مع اثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف

ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما قوله شبيه به اي مستعمل استعماله لانه او

كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قوله باتباع المعتاد فيه [illegible] اذا المراد صوت

الكلب دون نباحه على ما في الصحاح قوله قد يكون شرا قيل لا بل انسب الى الكلب اما بانسبة

فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى الطيب [illegible] لانه يراه غريبا ونباحه اذا راى الصديق

للاضطراب حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والايراد

انسب بحال هذا العلم وانت في علم المعاني فلا تغفل فانه لا يكون مخصصا بالفاعل

الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فيكون

للمخصص بالصفة قوله وهذا نقل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل الكلام

واما باعتبار المعنى التفسيري فانه تركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ قوله ثم لم

يذكر بعده موصوف يصح استقراره في الدار او يرد عليه ان قام رجل كذلك

ويمكن ان يعتذر بان هذا امر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان

يقول للتخصيص بتقديم الجزء الظرف قوله هذا هو المشهور فهاهنا ثلاث اشارات

الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ ثم يكون وقال بعض المحققين

انها غير لازم واما اشارة الى ما ذكره في تنبيه سلام عليك والمنعم منه الاشارة

الى ما فيه المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي تنقل في هذا

المقام فليرجع اليه ان كانت لك به رام قوله وقال بعض المحققين منهم [illegible] لانه

يهتم كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة [illegible] وان المبتدأ لا تحققه

قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا اشتراط [illegible] عنه الفائدة

ليكون على بصيرة في الحكم على النكرة قوله ولما كان الجزء المعرف فيما يليس مخصصا بالمعهود

يرد عليه انه لا يصح حصر المعرف الكلام فيما هو من اليمين او مثل لو سلم قوله اراد ان

يشير الى ان هذا المبتدأ قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب
وحصروها في سبعة الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجواب الشرط الجازم وا
بعد الفاء او اذا والتابع للمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل
لها من الاعراب ايضا حصرت في سبعة المستأنفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي
صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والجواب للقسم والواقعة جوابا
لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن بالفاء واذا ولا
التي تر والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فلكن
على ذكر منك هذه الجمل حتى تتحقق لك الممارسة تفصيلا قوله ولم يذكر الظرف
لانه راجع الى الفعل يعني انه نائب عن الفعل والا فالظرف جملة لانتقال
اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ويمكن ان يقول
لم يذكرها لانها ليست غير جملة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق
والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان
في خبر كان ضميرا يصح ان قالوا معنى زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين
خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان خبر كان لمقارنته بالزمان تنزل منزلة الفعل
قوله ولا بد من عائد الظرف ولا بد الا انه شبه المضاف المتعلق من عائد به كما هو
الا انه اهمل بعض النحاة في شبه المضاف ويجعل من عائد خبر البعيد من رعاية
المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لانه المعنى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر الا ان الظاهر يصح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا يحتاج لجعله
قوله ووضع المظهر موضع المضمر انما جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز
في قلبين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ

الاول وعند الاخفش مطلقا قوله او كون الخبر نفس المبتدأ الاولى عين المبتدأ
ليشمل مثل قولنا انا زيد قائم ومقول لي عمرو قائم قوله وقد يحذف العائد اذا كان
ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر
لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا تنتقل الذهن الى
الضمير قوله لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام قرينة وليس كذلك
بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في تلك الجملة تكون المبتدأ بعض
جزء من مبتدئها واما في غيرها ففي الرفع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
بحاء قوله نحو الكر بستين اي الكر دوازده ستر وارهندب انتهى وتفصيله
ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد
المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور والحذف هنا حال من ضمير بستين فلزم
تقدم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز
في الحال الظرف وقوله السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان قوله
وما وقع ظرفا فالخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم
لظرف الزمان والمكان وهم يعني الكوفيون فيطلقونها على الجار والمجرور ثم الكوفيون
فيطلقون على ما يعم الجميع فانه يجري على الاصطلاح الاخير يعني لغة يدل وظرف
الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون مجردا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف
الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا
وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون
جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بقوله الزمان الخاص مفيد لكن لا نعرف
الزمان يحدث في الخاص ولا يخفى ان الزمان الخاص من قبيل الهلال ليلة
الجمعة فالاعتراض ما نقل لا على ما قالوا انه حمل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون

لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان نقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا
للكوفيين فانظر ان الى وبال ما بجملة للطيف قوما منها يبيم الاكثر وقوله على انه اشارة
الى تعدّ ابى ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا الى المبتدا اى حكم
انه مقدر بجملة لكان اخصر قوله اى ما قدر بجملة اول التقدير بها لانه وبل لان التقدير
يلزمه ان وبل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا
مع انه لم يقدر بل مذكور وهذا الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما طال به البعض
عند الايضاح [illegible] لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بكذا
اى الحقته به اى الظرف يلحق بالجملة ويجعل من جملتها وما ذكره البعض ان التقدير بمعنى
التعيين يقال الوزن المقدرة في كتب [illegible] اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم
علق بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله يقدر الفعل ذلك الفعل العام كالحصول
والكون الاستقرار [illegible] حصر [illegible] الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق
بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا [illegible] في الذهن الحسب المقام
واما قوله [illegible] استقرار [illegible] السكون لا بمعنى الحصول
قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيدا في الدار ابوه او ما
في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه قبل [illegible]
وما حصل ابوه وهي جملتان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل انه في النحاة
مثل ذلك فيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار
هو زيد ولا حاجة الى امر آخر بذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد
من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد لتقديره ليتم البيان قوله
والاصل في الخبر الافراد وقيل ليتوافق الركنان قوله لانه اسم يجوز الربط
قوله اى على معنى وجب صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني

وانتهى الى غير ذلك قوله او ذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بما بين
سيبويه ممن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار
بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام وان الحاجب
منع كون من نكرة وكانه اشار الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فانه
وما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة
وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله اذا كانا متساويين في التعريف والتنكير بان
او كانا معرفتين لكن الا انه يهرب عن الحمل على التساوي في رتبة التعريف فافراد
في صحة الوقوع مبتدا قوله او كان الخبر فعلا اي صورة ليخرج بقوله له قام ابوه
زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا
قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له
لمعنى قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقدم المبتدا على
الخبر في هذه الصور ليس الخبر اه حتى يقيد ابقوله في هذه الصور ولا لكان التقييد لغوا لان
الشرطية فيمتنع ان يحمل على انه اشار الى ان اجزاء الشرط متعددة قوله او بدل
عن الله على اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقدم في هذه الصورة مختلف فيه
فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتحقق
الخبر من موجبات التقدم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقدم الخبر
لتقدم النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقدم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن الخبر معنى النفي
قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة
فاعرفه قوله التصديق جملة وجملة ما تغيره قوله او كان الخبر مبتدا حصر زعم كون الخبر
بتاخيره ويصح لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى

لو تقدم قائم يجب كونه فاعلا قوله اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المتعلَّق وبجزء الخبر ولم
اى ان رجع المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرنه وكل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اى
لمتعلق الخبر الفعلي حتى تقدم عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل
بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول مميزا فى المبتدا فى مثال على الله عبده متوكل
مع انه لا يجب تقدم الخبر وقد مثّل لما اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل
وان كل رجل ضيعته والفصل لمتقدم قوله وكان الخبر خبرا عن انّ المفتوحة الواقعة مع
اسمها وخبرها بالمأول بالمفرد مبتدا اى كان الخبر عن انّ لا يصلح ان يكون خبرا عن
المبتدا اراد ان رجع التنبيه ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب من انّ
ولم يتعرض لاصلاحه لظهور بعد التنبيه السابق ومن قال اصلح كلام المص اصلح اسد
شانه ونحن نعدل كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن ثبوت انّ
لما ان عندى انك قائم فى قولنا ويل عندى تحقّق قيامك والتحقيق حرف التحقيق اذ فى
مثل هذا اذا لم يكن انّ لكان عندى انك قائم فى قولنا ويل عندى بعد اما نحو اما انك
خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا انك اليسع حاضر والتخصيص بما بعد اما فى
العطف قوله اى تقدم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى
ما ذكره لكان الشرط مأخوذا فى الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكيرا
يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى فى كل من هذه الصور
قوله ما قد يتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه قيده به ليصح تقليل قد فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام ليكون
المعنى وقد يتعدد الخبر وقد يتعدد الخبر فى كلام واحد لانه ايضا كثير كما فى زيد ابوه قائم
فانه تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او التحقيق رد واللفظ يحتمل المعنى
الحقيقى والمجازى من غير صارف من الحقيقة قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى

هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فان العطف واجب لا يصح
المتعدد اذ لا في هذه الصورة بالعطف او لا ثم تجعل خبرا وطبان يكون هذا الخبر
جامد اللفظ او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا فيما عالم وجاهل في تقدير
هما رجل عالم ورجل جاهل الخ قوله شيئا كانا في الحقيقة خبر واحد لان الذي ابتدا به الكل هو
المتوسط فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير حكو لخبر المشتق خال عن الضمير
قلنا انه يكتفي به وجوب هذا ان حكوا ان جامض ثم قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق الجميع
كما جرى على كل اعرابه استحق الجميع لها قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص تعدد الخبر
ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد الخبر على قوله وهو مسند الى الاول
لا الثاني اذ للحكم به هذا ما ذهب اليه الجمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه النعت
الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف منه او دراج وما يكم من نحو نحن اسد في القاهرة
قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي هو خرج فلا يكون الاصل جامعا ولم
يرتفع بالحكم شذ وذا لكثرة وتوجه الورود على ما قالوا ان كون النفي مفهم لبس
بسبب لكونه من الله ولو قيل بتكميل اتى له تعرضا بعوض لكان سبيلا الى ظهور تضمنه
معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال نقش على سهوله جعل النعت لمن عدة
الاعتزال قوله فتشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية لازمه للشرط اذ لا فائدة له
سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدمه لعدم الفائدة بدون قصدها
فلذا افترقا في صحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لذلك قال وجه
عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدا دخيلا في معنى الشرط غير عريق قوله الا اسم الموصول
بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على علامات الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا
في المعنى والاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا يتجه هذا في ذكره
لان المبتدا الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء الشرط ايضا

كذلك و

كذلك وبهذا يتبين ضعف التعجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست مصححة

لدخولها ولا ينتقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لان الموصول بمعنى قوله

او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فالاولى به بالفعل قوله ان الموت الذى تفرون

منه فانه ملاقيكم قوله نوقش بان الفاء هنا زايدة اذا المبتدأ المتضمن معنى الشرط يجب ان

يفيد العموم لكليات الشرط ورده الشيخ الرضي صح بان ذلك لا يجب وبجهة ان الشرط

هنا متحققة اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ورفعه بانه سبب الحكم بالملاقاة

قوله كل غلام رجل ياتيني ابوه فياتيني ضد رجل فان قلت كل رجل ياتيني افضل

للصفة فاني موصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ان لا يخفى

على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد

الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية

لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونحوه انه ينتقض بالاستفهام على الجملة

الشرطية فانه يقصد كثيرا الذي يراد فيما بين الناس بعد ان يكون محملا نحو ان كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع تنازع الاستفهام حرف

الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما غير محتملين للجزم

لوجب ان لا يتغير بابا كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل

عليه سقطت اثبات صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء

لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه قوله

كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم

وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل بابا كان في التسهيل

ان المنع من حيث النقل قوله ولا تتمشى دالة المانع في ليت ولعل وكذا الاختلاف

على هذا الوجه انما وقع في إن المكسورة واما المنع او الاختلاف في غيرها من باب
القياس هذا فنظر وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان المنع بالاتفاق في مطلق لبيان
الاختلاف ولا وجه له في الوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل
سيقول واحد كان خبر المبتدا فلو لم يبين حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد
المتعلم في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل
الكلام ولو التزم الحذف اهل الحذف في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتدا
محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدا ما قبله خبره حتى يكون من مواقع
وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه فيتقض به بان وجوب حذف الخبر
وبان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف فيبني عن الاعتداد به بل العذر
في عدم ذكرها في هذا الموقع ان الاول في كتبهم من مبحث بحث النعت والثاني
من مبحث افعال المدح والذم قوله اي المبتدا المحذوف فحذفها لا للمبتدا المحذوف
والا لحذفها لا لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتدا
قول المستهل وعلى الثاني في حذف مضافين اي كحذف مبتدا قول المستهل لكان لتقليل
الحذف تركا لفظه لمثل المبتدا المحذوف في قول المستهل بان يقدر لا
حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال القمر اي مثبته ليالي هلالا وبعدها قمرا كذا
قد يكن في القاموس الهلال غرة القمر ولليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين من اخر
الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر وانت ترى ان المراد بالمستهل لكن
لم نجده في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو بمعنى الرافع صوته حين يتولد
وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض
فيمكن ان يستعمل للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال

ويدن

زو دیدن و بانگ کردن وکلاهما مستقیم هذا کنایة اشار الی ان قول ان راحت زو
الی المستوی اللفظ المشترک فی معنییه [illegible] لان منظر المستقبل فدفع لاحتمال ان یکون بعض
شیء بالاشارة والحکم علی الهلال فالاولی ان یقال لیس من باب حذف الخبر لان العرب
حیث تصرح بالمحذوف لا یصرح الا بالمبتدأ جریا علی عادة المستعملین [illegible]
فانتفی خلافه او تبعد فقوله غائب للتعیین ان العادة من ای قسم ووجه البعاد
ان الحکم ما بکر لان احتیاز ذلک ای بین المتوجهین الی الرویة مع کثرتهم من مظان الانکار
وقوله لتشخیصهم بنصب الهلال وتنبه ان الترتیب فیما هو فی آخر الکلام الوقف علیه
وقیل لا اصل فی ان ذلک الوقف [illegible] ثم ان تقدیره علی مذهب الصحیح واما علی
بعض المذاهب الغیر الصحیحة فلیس کذلک فیه لکن منها ان اذا ظرف مکان خبر مبتدأ
ای مکان خروج السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الی المبتدأ
ای خرجت فوقت خروجی وجود السبع والمذهب الصحیح ان التقدیر فوقت خروجی
السبع واقف فاذا ظرف خبر المحذوف والذی یدل علی صحة هذا المذهب عندی
ان العرب اذا تصرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلت علی المذهب
الغیر الصحیح لانه علی بعضها ما لکن فیه ایضا وهو ان اذا استعمل فاجاءت المقدر
او التقدیر خرجت فجاءت وقت السبع واقف وتحمل ان تجعل ظرف مکان
هذا التقدیر ثم کلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف وانما
التزم یقال التزم الشیء ای لزمه ای جعل ملازما له وقوله فی التزم
ترکیب [illegible] علی الاظهر فی خبر لا [illegible] عن [illegible] الی کلمة ما ولا [illegible] انه لا
[illegible] المحذوف [illegible] والعائد محذوف ای [illegible]
منه [illegible] من قبل [illegible] ولکان [illegible] ما مصدریة والمصدر [illegible]
فیکون [illegible] وذلک فی ابواب

لم يستقم اي حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا
يفعل لا يناسب عند المعنى والمغني حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الا ولى المبتدأ الواقع
بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله
هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختاره تنبيها على ان تعيين النحو في الضابطة
الاولى قاصر لابد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وذهب بان حذف الفعل
لا يكون واجبا من غير تفسير ولا في الماضي لطيب تكرره في غير الدعاء وجواب القسم
الا نادرا قوله وكل لا نزاه لولا اي الرافعه ولا يخفى انه لابد من ان يقول حذف
مسند الكلام نحو ان كان خبر الامر كما في المسند اليه معمولا لعامل فعلي دون الخبر قوله
وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا الاولى كان مصدرا او ما ولابه فان المصدر
من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا اي اضافة ... حذف
نحو ضربت زيدا عمروا قايما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو
تعشار زيدا قايمين قوله وبعده حال وليست هذه الحال الا واذا كانت جملة اسمية
فالاكثر تركيب السوق ... واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز
في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول
الكلام كان مجازا والمجاز بينونة الى جعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون الكلام من
مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب
من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم
مقيد بما اذا كان او ... الا ان يكون الحكم مبنيا على الافراد
وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر اخطب ما يكون الامير حينئذ اي اخطب اوقات كونه
فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة
قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقديرا اذا كان ليحصل الحال عامل

المصدر

المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرفه ولا يجوز ان يكون
العامل حاصلا لان ذلك الى ان يحضر المصدر و فاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل
عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا اعرفت ان من جوز الا باختلاف
[illegible] ان لا خلاف في تقديره اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلق الظرف و
الاولى متعلق الظرف قوله ثم حذفا اذا مع شرط العامل في الحال اذ لا بد ان ظرفية
ونيابة عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان ان قصد الى
معنى التامة ومن قيام الحال مقام الخبر كما يظهر بهذا الكتب معنى الى شرحه ولا يخفى عليك ان الواجب
مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان
يحصى في غير هذا المقام مع ان الفصيحة وجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا الاسم جعل
المنصوب بعد المصدر حالا لا خبرا وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيما اذا كان جملة
اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جاز التعريف غير حامل للزوم الواو واذ لا يدخل
الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم [illegible] ما ذكره من التوجيه الثاني عن
التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل معنى وبالنظر الى المفعول
معنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يجد التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم تقول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذو الحال [illegible]
كذا في [illegible] لكان اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه
بدليل الاستقلال [illegible] وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة لخصيص يعم
جميع ما يقع عليه ومع التقييد [illegible] وهذا [illegible] وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرف حتى يتعرف قوله اما قولي زيدا ضربه [illegible]
الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كذلك ان مع الفعل [illegible]

معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته
ولم يجوزه قوله لكونه بمعنى الفعل لو يرد بعدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه بشمال
وجه استفادة الحصر من تقديم الخبر ظاهر قوله وثانيها مبتدأ اشتمل خبره على معنى
المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر ههنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع
فبرافعا لرفع عندهم مستقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل
رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل
والمتاع وهنا كناية عن صحبتها اعني الصنعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض
المغلة التي لا تنفك وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح
ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نائب مناب اسماء كثيرة
ضميره نائب عن ضمائر كثيرة نحو وبكل بعد اعتبار الى رجل ثاني كل رجل فكانه
قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته ثم والتقدير
كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم
نيابته قوله واتم المعطوف نفسه موضعه لان المعطوف على المبتدأ وان كان
من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشتغل مكانه على الاصل
واما ان هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف
المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع انه
عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله يكون متضمنة
معنى متعينا لذلك مشترا فيه بحث تبادر من كلامه انه ذكر للاقسام به لتكون
قرينة على حذف الخبر اذ هي هو قوله قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا في القسم العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه
لعمري قوله اي من المرفوعات خبر ان واخواتها بناء على ان ذكر خبر ان

لانه خبر

لانه خبر المبتدا بل لا من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدا حذف خبره وقوله
هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات يعني الانثى وليس
هنا وصف نحوي بل هو استعمال لغوي قال السيد قدس سره كما وقعت لفظة اختها واخوات
خص خبر ان وهو لم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح
ومذهب الكوفي ويمكن ان يقال ان قسم قوله امر هذه الحروف ولفظ الامر
نحو لا فرق ونحوه دخل على احد هذه الحروف لا بد من مثل هذا التصرف في الحدود
اى خبر واحد من ان واخواتها والا وضح الاخصر ان يقال خبر الحروف
المشبهة بعد دخولها قوله عليها اى على المسند وشئ آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم
من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشئ آخر وانه كان
صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر
في عرف النحاة الدخول لا يراد اثر لفظي لان نظر النحاة فيه لتعميم خلاف الظ
ومع ذلك حصر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة
عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوي هو التاكيد
المشبهة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدا لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا
ما قيل بل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشملهما قوله فان يقوم مسند الى حيث الاسناد
الى ابوه ويقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية
قوله فلا يحتاج الى ان يلتفت يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب
الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند
الى اسماء هذه الحروف بها انما تم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا
من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله

بالجواب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في شيء منه فلا يليق ان
يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول
هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا
قائم ابوه فان الظرف قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف بعضهم
خبر ان مثل اسم المنتظر انتظر را طويلا قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او يراد
الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل
الخبر الجملة بين بقوله واحده كان خبر المبتدأ لكن الخبر الجملة للمبتدأ يتبين
بعد وههنا تعرف تختص بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم تنبيها
على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد في حيز هذه
دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من
عبارة المصنف توضيح خبر ان لجنس تعرف اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره
الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدأ بان امره كامره
اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا
كذلك والشارح انما طرحه من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في
تضمنه الاستفهام ونحوه في وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز
جواز زيد اضربه وحاصل ما ذكره عدم صحة دخول ان على خبر متضمن
معنى الشرط لكنه لم يثبت ليس ذكره وقوله ان من اباك ارا د على مذهب
سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب
قوله الا في تقدمه اي في تقدم خبر ان فان حكم تقدمه الامتناع وحكم تقدم
خبر المبتدأ الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم
لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون

مشرها قوله

مشترك قوله لا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في التقدم
اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتقدم على ما له صدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان
اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه
بحث لان ان تصحح وقوع النكرة مبتدأ كما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز
فليس كل الاحتمالات [illegible] لا اذا كان ظرفا قوله خبر لا التي
لنفي الجنس قدر المعرف باللام فيما كان رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب
التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير الثابتة احترازا عن حذف الموصول مع بعض
الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة
حالا من كلمة لا التي وبها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي
خبر ثبت لكلمة لا وعلى ذلك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فان الجادة
لاولي الالباب قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل نفسه فان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل
لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي
الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذا نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار
بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم
لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التقسيم فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي
الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التقسيم بلا ملاحظة حال بعض الافراد
ولم يصح حمل العبارة على ظاهره ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بدخوله
ما عرفت منه خبر ان من الدخول لا يراد اثره لفظا او معنى في قوله فلا يرد
نظر كما عرفت لظهور اثره معنوي في يضرب قوله ويجعل في الدار صفة

قال المص الثالث الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح
وكان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام
رجل فلذلك عدل عن جز في المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص واعترض عليه
بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب
المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريفا بالنصب دون [illegible]
وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا يتقيد بالظرف [illegible] بوجوه
وفيه نظر لان الظرافة بغير الدار لانه لا [illegible] ان نفي جميع غلام الرجل
بين تلك الصفتين ايضا غير معقول [illegible] في مثله نفي الحصول في الدار على الغلام
الموصوف بالظرافة قوله وليكون تلا النوعي خبرها وليكون في كلا المثالين المتعدد
فانه احوج الى الايضاح فلذلك بان نوعي الخبر لكان اشمل قوله وحذف خبر لا التي
صفة فاكثر اقدر موصوف فاكثر المصدر الفعل والمشتهر في مثله تقديره الزمان [illegible]
الملائم لتقديره بنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه تعالى لان النفي يقتضي منفيا
ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد
بان النفي رفع الوجود اثبات [illegible] الوجود في نفسه وليه الوجود لغيره فلا بد [illegible]
في نفسه وهو [illegible] لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود
الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله
موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب
فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمبتدأ
هو الله والمسند هو الا اله كما اي تجوز تعقله الا ذكيا ويتعجبون من كلامه هذا
او صحيحا لك بكلام وجيز وهو انه لو تبدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله
لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو لفظ وكلمة الا فيعلم ان قول النحاة بالتقدير

لدلالة النفي بها ان لا يطلب خبرا او لا يحتاج اليه المعنى قوله واستغنى الاهل والمال فلا حاجة

الى التقدير خبر زيد المصباح لان لاح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون مثل هذه

الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم

يثبت انه اى تزييفه لانه يجوز ان تكون نابة لا يتبع كتابة يا فلان او دعا

ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقدير ان يكون

[illegible] رجل قائم على الصفة اذا ثبت عند بني تميم لا غلام رجل قائم

قائم فلا يكون [illegible] اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون

لا غلام قائم خبرا لان هذا البحث ليس [illegible] العرب الا انكار انا يت في لو انشدوا

في مثل لا غلام رجل قائم نصبت قائم ولهذا قال الا انه ليس لا ادري من اين هذا النقل

والحق انه يجب اثباته اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف

و[illegible] الحجازيين يجوز هذا منقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا عند قيام

قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة

وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف

وقوله وقد يحذف في مواضع النفي والفاعل [illegible] كثرة الحذف في خبر لا دون

خبر المبتدا اذ علامة مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء [illegible] معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه

انه لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ولا يثبتونه بنو تميم لكان اخصر [illegible]

[illegible] الدخول قد عرفت ما فيه عن القبول قوله اى عمل ليس هذا مفهوم من قوله

الاسم اى ما ولا المشبهتان بليس ومن الاضافة عملها لا عمل ليس [illegible] بالشذوذ

على عملها لا على عملها عمل ليس [illegible] يوهم كثرة عمل [illegible] واتفاق الشارح اى عمل ليس التعيين

ما هو الواقع ومن قال العمل [illegible] التشبيه بليس فقد بعد وكذا يجوز رجوع

الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه

لانه لا شذوذ فى نفيه ودخوله على المبتدا والخبر وان قد قيل حمله على الشذوذ

فى الاستعمال والشذوذ فى نفع الحرج عن الناس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع

وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فيه نظر قوله ومن ثمه كبيت نفع الى شئ القصد

الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب

فلا زوال لى عنها ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس كما زعم الشيخ الرضى حيث قال انه

لنفى الجنس ونفع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار [illegible] للضرورة و

معمولها بقى احتمال ان يكون لا براح مرفوعا [illegible] عدم التكرار

كما يجعل الرجل بين العدول فى رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان

يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد فى البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد

بالمسند هذا النوع مبنى على النفد عما ذكره فى تعريف الفاعل علامة كون الاسم المفعولية

مفعولا اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرده وتوقف على

ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقو

وهى اى علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى التقييد الاعوزاى

بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق

على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به

تعلق مخصوص ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشتمل على النحو

الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا لا اصطلاحا

وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانه ضربته ضربة تاديبا وكرهت كراهتى وفعل

الضرب والتاديب وتحت [illegible] فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور

الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على المفاعيل الاربعة مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها

وينقدح عن هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظ فانه نكتة

صحة اطلاق

فانك تقول فعلت الضرب ... المفعول به ... المفعول المطلق ... على صح

صح اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه بجميع افراد
المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل
بالفعل يستلزم التسلسل فوقعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به على
اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المفعول المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول
ههنا في اللفظ وتغيره في التحقيق فان المفعول في ضمن تقيده بالصيغة والمفعول به خال عنه
تقييده به مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق
من لوازم صحة اطلاق [illegible] وعلى مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على
صيغة المجهول لانه فعل بمعنى انه قام بالفاعل معنى الفعل المذكور اي ما قام به معنى الفعل
المذكور فلا حاجة حينئذ الى التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل في
ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن [illegible] قوله زيد لفظ الاسم ما ذكره في حد
[illegible] الاسم واضح لا مرية فيه انما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم
في تعريفه دون اخواته فلذا احتج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضربا الثاني في
ضرب زيد ضربا فان الضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما
ما قيل ان ضربا الثاني ليس فعلا لفاعل لانهم لا يجوزون صفات المعاني التضمنية
فلو انهم يجوزون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا يصح لاخراج
زيد ضارب ضربا لوجه ان نقل زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في البيان
والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله
اذا اسند عطف على قوله مذكورا او لا يخفى ان الفعل المذكور يشمل المذكور والمقدر
والاسم لان المراد اعم من الفعل [illegible] وشبهه كما هو الشائع وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويلك
وانواع الضرب بجمعتها والف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضربت شديدة.

ضارب ص

قوله

في قولك ضرب ضرباً شديداً وضرب انواعاً او الفاً وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلاً ضرباً في ضرب
ضرباً يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة
لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد
ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديباً في ضربت تأديباً وانما هو لاخراج اي مثل وضاربة زيد
على سبيل التنازع فان ضارباً اسم ما فعله فاعل الثاني [illegible] يكون [illegible]
فتأمل وبهذا اندفع من التعريف ورود [illegible] كراهة لا بد له بحسب التركيب
انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا بعد ان يكون متعلق بمذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل
يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فتعلم اشار به الى ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه
معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملاً عليه
اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدراً والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله
على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد ولئلا ينتقض بنحو ضربت انواعاً فان ضرب [illegible]
يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج
تأديباً انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا خروج فعليك
بالتحقيق الذي سمعت قوله للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
تأكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدراً او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت
ضرباً ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضرباً ذا [illegible]
مفعولاً مطلقاً للتأكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض
انواعه فقط اذ في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب
قوله والعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه ولهذا اختار المثنى
للتوحيد من المثنى للنوع الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد

قوله ويكون للتأكيد اي يكون مصدراً بمعنى الفعل فان ضرب في معنى احدثت ضرباً ضرباً عدل عن قولهم ويكون تكراراً للفعل نظراً الى [illegible] ولم نقل ويكون تأكيداً مصدراً بمعنى الفعل [illegible] ان يكون للتأكيد [illegible] فكان الاولى ان نقول وقد يكون للنوع او العدد ولا يكون للتأكيد ١٢

والاول كان

والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه
ومن ط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم مما تقدم انه لا يشترط
ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اما
تاول قد يكون بغير لفظه فقوله تبع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه
لان التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة والنفي لا يكون بغير لفظه جلوسا ولا بعد ان
اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه قوله قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق
الحقيقة لو [illegible] مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر
في شروح المصابيح النبوية حتى انه [illegible] للمغايرة بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه
عاملا اي في ما على مثل ضربته انواعا وانما حكم سيبويه في مثل انبتك الله نباتا و[illegible]
قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب خير اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية
والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء
والجدع قطع الانف والاذن لما في ارغم كلا وبدل كل واو وهو [illegible]
[illegible] عليه بالذل [illegible] الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا لانه
انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسي ايضا واجب الحذف سماعا
لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة بل معنى وجوب الحذف سماعا انه
لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب
انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد به بيان النوع وجب حذف ناصبه سواء كان
هذه المصادر او غيرها فحذف عامل [illegible] اولى [illegible] ولا يذهب عليك ان الاولى ان
عبارة المصنف هو الجواب الاول قوله مثبت لا يراد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت
على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الخ انه قدر لنفي صفة لان الصفة اولى

لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة منفي نفي وما ذكره ان ح

الخبر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي

بتأويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولذا قال بعد

نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح

فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب الخبر ولا يكون المقصود

خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول دخول صورة او معنى ليشمل

ما كان زيد الا بشرا فمعنى الا بشر اثبات النفي وان لم [illegible] على لكنه داخل

معنى لانه نفي الشيء عن زيد كما في ما زيد الا بشر او حكما كقولك لا يكون خبرا عنه بقصد

المتكلم نحو ما زيد الا بشرا بالنصب وقيل المعنى لا يصح ان يكون خبرا بلا تأويل او بتأويل

وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا بشر مع انه ليس محذوف الفعل قوله لانه

لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع

ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل مثل لا يكون [illegible]

لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر [illegible]

بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا

شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف عطفا مبينا لكان اخصر الا انه احترز

عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله ابرد مو معرب دم بريده وهو اسم بمعنى الشر [illegible]

اذ علامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بك قوله اي في موضع الخبر عن اسم كان

وقوعه خبرا عنه لا الحق انه لا يكون العبارة تقدير هنا وكان جعل المصدر ضمير وقع راجعا

الى المفعول المطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ما ذكر فيه نكتة بعيدا يعني

والاخصر الواضح ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون

خبرا عنه قوله وانما جمع بين الصنفين لطيفتين لاشتراكهما في انه لو وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه

السير

مثل ما سيرت الا سيرا شديدا

وقيل لا يكون مفعولا مطلقا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصح كونه مسندا الى شيء ١٢

٦٢

فيرد انه ينبغي ان يجعل من قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة
قوله فتنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر لها او على انه يكون مثل كيد والنفع ولم
الشارح الا بهذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله
ابدا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء اليسر المطلق من اليسر المطلق وقد يكون
بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قيل الا اي ما انت تسير الا
سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه
يتعلق [illegible] فيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها
مع ان الحاجة ثابتة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه متعين ان يكون
بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول اي فيما اذا كان
مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة
الايقاعية وقد نقول المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال
[illegible] نحو زيد مسرور اما ان ينفعه او يضحك فان مضمون الجملة هنا صحة زيد
وا الا ترا زائدها فاحفظ فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله
وبانه غرضه وغرض النبي ازدرى عليه بواسطة تراه وقد نقول المطلق ان الجعل
مثل شدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما
اقتصر الشارح على بيان مفعولات المقيد واعرض عن بيان احترازات المتن
لكثرة لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد لانه يجوز فيه صحة او
نعتهم اختيار لان مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحة اثر مضمون الجملة
لانه اثر مسنده ومسنده مضمون الجملة وكذا ما قيل ان قوله بيان للواقع لان التفصيل
لا يتقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل
لا وثوق له فلعدم تشخيص فايدة المتقدمة لم يتعرض له قوله وبتفصيل لا اثر

لتعين

انواع المحتملة بهذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل شكرا او لولا في

ما بعد وغدا او حمدا او ثم فداء ولو لم يذكر المحتملة تمثا وله قوله او نهما ما وقع مشبها

اي لان شبه به امر زيد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار قال المفعول

المطلق مما لتشبيه شيء بشيء لا لتشبيه شيء بشيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان تشبيه شيء بالمفعول

المطلق الحقيقي في مثله لا ما له شبه او بمعنى للتشبيه الذي فعل المتكلم و وضعا اي وقع

الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في

[illegible] ما ذكرنا او مشبها كما في له صوت صوتا مثل صوت [illegible]

لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد [illegible] زيد صوت صوت حسن

يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لانه العقود والا وجه ان يقال المقصود

المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب في مذهب سيبويه الى انه لا حاجة

الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الكلام بانه غارا والمص الشرح بوجوب حذف

العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف [illegible]

[illegible] ان شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واختار الشيخ الرضي جعله

قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز [illegible]

لصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحال به ورفعه على البدل

او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بغير وبله يحتمل هذا اذا كان حمارا اذا فرق

فهو لا يكون بالوصف الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة واما

لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تأويله بان مع الفعل

لهذا الثاني وبل وانما لم يجز لان ان مع الفعل نحو جود وهو في هذا المقام منقطع به

قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا احمق له غيره الا وضع وقع مضمون جملة

لا احمق غيره نحو في مقابلته وقع مضمون جملة لحمق غيره واما هذه العبارة فقيده در

على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لما صنعه محتمل اى لا محتمل ثابت لما
وقيل غيره منصوب مفعول له لاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة
قوله اما عرفت اعترافا فينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا في
وفي ما بعده ايضا ويسمى هذا النوع من المفعول له التجريد عند بعض النحاة في هذا القسم
وفيه فالاولى ان يكون نسبة صيغة المتكلم مع الغير كناية عن الماخوذ قوله ما وقع
مضمون جملة لا محتمل غيره داخل تحت ما وقع مفعول مطلق سواء كان له احتمال غيره نحو
يرجع القهقرى لانه من نوعه نحو ضربت ضربا قوله لا من حيث هو منصوص لما يعنى لان حيث
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر لكن نصب غيره من حيث انه محتمل الجملة فعند
المؤكد يعنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول الحق
بانه لان المؤكد لفظ المصدر لانه لو كان الا لفظ لثبت في الدلالة على ما دل عليه
هو بقوته فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تاكيد لنفسه ووجه انه لو كيد حكم
فيها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا
لفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما يتعين له نص لنفسه لانها لم تشترك في
التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد غيره هاهنا
ما اختاره المصنف وعليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى
هذا ينبغي لما دفعناه بعده حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه
التكرير ويتعين ذلك تاكيد لرفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم
الاول تاكيدا لنفسه قوله وقد يثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية فهو رد على من قال المراد ما يكون لتكثير واشارة الى ان المراد به اعم من
ان يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض
بضربت ضرب الامير فانه مضاف الى الفاعل او المفعول فالاولى ان يقال

وكذا غيره المتكلم

ما يتنزل به

انها تاكيد لا صل

وسع

اى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربته ضربة فالوجه ان يقيد لا لحصره
بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تحكف اذ الثابت تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال
يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ولهذا الكون
من لب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب الا
للاحتياج اليه قلت كانه اجوح اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في امثاله
البت اى اقام كلبت ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك الى بعد الباب وسعديك
لقصدي والتجائي لك من قولهم دارى تلب داره اى تواجهها او معناه محبتي لك
من قولهم امرأة لبة اى محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب
خالص قوله لحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيا وبسرعة وقيل ليفرغ
المتكلم من التكلم بسرعة ليفرغ لسماع الاحوط الاول تشبث بمقام رعاية الا
فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اى سوى جواز ان يكون
فانه لم يجئ ثلاثيا اسعد بمعناه قوله المفعول به قال المصنف اى ما
الفعل به او تعلق به يعني ان الباء للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة وحينئذ
باجمعه من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لا يتسبب بوجود الفعل
لان الحمل يتسبب بوجود المال قوله ولم يذكر اى الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء
ان المفعول به من اقسام الاسم او تعاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على
سبيل التجوز فان المفعول به في قلت زيدا وقلت زيد قائم ليس باسم ووقع
عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقته
البيان وفي تعريف المفعول به ما هو الى المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم
المطلق لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل نحو كما اذا

نحو ضربت

تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط وان كان
لمعنى الاسمي مطابقة لان الدال على معنى الشرط والاستفهام طارئة ولذا عد ابهاما وحكم
بدلالته على معنى مستقل وقد مر جوابه ولو سلم فنقد يشكك في التعريف بجادة التعقب
قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب العربية
يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى
بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال
بعد التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا
تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان
تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام
وخرج المستثنى والتمييز لانه لا يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به وفي المستثنى بالاخراج
منه فمن قال [illegible] والتعلق او لا يخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على بصيرة فيما بين الا
على انه يشكل بالمفعول الثاني وان تشبثا اذ ليس التعلق بهما اولا وما يحكى انه اشكل
[illegible] في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعل وغفل
عما ذكر ان المعتبر في جنس التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتفطن لان التقييد لا ينفع في
الانتقاض بضربت زيدا وعمرا وانه تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس
بوقوع [illegible] بل وقوعا بنفسه تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة
الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضرب بل يقال
وقع الضرب الضرب قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند
وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد
الاولى ان يقال يخرج به زيد دخل درهما في اعطي زيد درهما واخراج زيد انما يتم
لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار لما لم يوجد منهم تصريح بنا

مفعول به وقولهم بالمفعول به وفيه انه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على يكن
مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به يخفى
عليه المانع لو تحقق قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله وجه آخر وهو
لو قال الفعل تبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا
في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله بقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل من
ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم انه اسم الفاعل والمفعول
كالفعل قوله كوقوعه في تجزأن وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب ان الفعل
اهم فيفيد في التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص
لا للاهتمام قوله اى زيدا مكة اى ازيد مكة قوله لخصيصها بالذكر ليس للحصر المحبوب ان التعدد
لا ينافي الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند الطالب ولا ينتقل
لكن ينبغي ان المذكور في خاصيتها المندوب على طريقة الحصر رعاية مذهب بعض الحصل
الابواب قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء آه كتب قدس سره في الحاشية نحو
اخاك اخاك اى الزمه ولوا الحديد الحديد ولو اتانا في زيد نحو انفسهم الخبث لو قرر
المسكين قوله اي اوانفسهم معنا دالحث على الفرار من الطلاء وقصر اليد وغيرها فعلا
الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم الكلام سيبويه وجوب الحذف
فيه واعترف به الزمخشري وقد ما قال العلامة ان في المحقق التفتازاني ان التمثيل به
لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر في نحو منه لانه بيان الاعتبار بالبعد وتأول
الحذف الي نحو واجبا قوله سهلا من البلاد لا حزنا في اي شيء السهل نقيض الجبل وهو ان
ما تلطف من الارض قوله لوجهها وتعليله بما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار وكان لسبب نقيض
حقيقة لا يتأتى ونداء المعتل عليك بوجه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن
كان بينك وبينه حائل وكان نوح الكفرا فادلالة الى من تعرفه مستبعدا جدا امر في قوله

اي لم يكن بحاله لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال

بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لان

تفسير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداء

تنزيهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من ان ينزل منزلة ما [illegible]

وجعل داعيا الى التنزيل وبناه على علم آخر يقال في القول بتنزيله منزلة من له صلوح

النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة لانه لو اريد بالاجابة

الله سبحانه [illegible] وحسن تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصد بالنداء الخبر فلا معنى

للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المشهور

في باب وابيه كثير الدوران على السنتهم ثم تستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة كما اراده

فانه قليل الوقوع قوله فالاولى اوضح لدخلت المنادى [illegible] صاحب المفصل وكانه منع

المفصل من ذلك انهم لم يعدوا الكلمة منها من حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب لفظا

الطلب لفظا يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال

الثالث [illegible] ذات ثم هذا الاحتمال فيه قوله او معنوي او بحرف وفي جواز حذف

النداء مع كونه نائبا وعوضا عنه يمكن دفعه بان انما يحذف اذا كان نائبا

كما في ضرب زيدا اي اطلب لو قرينة هنا نائبه وتوجه جعل التفصيل ممن [illegible] انه لا وجه

لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا

والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل كان المبرد زعم

ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه [illegible] في موضعه فلا يرد ان المبرد

لا يقول بكونه نائبا واصيرا الفعل فلا يجوز له جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا تخالف

بينهما قوله الفعل نعم [illegible] لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه

اي المبرد وابو علي

جزءها الجدا اي الفعل والفاعل مقدران هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف

ووجه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا صحيح لارادة [illegible]

حذف م

وأما حقق أنه ليس بصوت ولا لفظ ذو فرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير
الفاعل على ~~تقدير~~ هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي
الجملة لا يخفى أن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه حتى يستغنى عن تقديره
فهو إنما يقوم مقامه في العمل فلا بد أن يكون المقدر عنده جزئي الجملة قوله وعند أبي علي
أحد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه أورد عليه أن اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم
ونقض بأف بمعنى أتضجر وتعجب بأنه صوت لا اسم فعل وأن اسم الفعل لا يكون على حرف
واحد وبعض من حروف النداء الهمزة أورد عليه وعلى مذهب المبرد أنه لو لم يكن
المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع أنه لا يفيد وحده وأجيب
قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يتبين ما عرض
هنا بل الجواب على مذهب سيبويه أن الكلام تام بدون المنادى وإنما لا يفيد حرف
النداء بدون المنادى لأنه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى
مذهب أبي علي أنه استعمل الجملة لطلب إقبال زيد فهي لجزئيها يفيد طلب إقبال المنادى
يفيد ذلك على فلا تتم الجملة بالنظر إلى ما هو المقصود بدون المنادى فافهم قوله و
أي طلب أن يبنى لا أنه يجوز أن يبنى لأنه ظاهر الحال في الطلب بل لا الجواز فالعلم الموصوف
بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي قوله لفظا أي لفظه كل منها لا لفظ الثلاث وفي المجموع كالنصب
إذ أقسام المنصوب ثلاثة كأقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال أقسام المرفوع
والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فإنه ثلاثة مضاف
وشبهه ونكرة غير معينة يرده أن أقسام غير المنصوب ثلاثة مفرد معرفة ومستغاث باللام
ومستغاث بالألف قوله ولطلب الاختصار في باب النصب لا يخفى إذ لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالألف وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به
ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار

في بيان النصب

على طلب الاخفش ر فى بيان البناء حتى تتم نكتة تقديم ماعدا المنصب عليه ويمكن ترجيحه بان
الاخفش رحمه كثيرا ما اخذ من الاخفش رحمه هو اقل منه والاوجه فى نكتة التقديم
ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به
وبخلاف الخفض فانه جار وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف نعم تقديم المستغاث لاتصال
مبنيا للبناء او التغيير من حال الاصل الى ما يرفع به المنادى فى غير صورة النداء اما قبل النداء
فيكون اسناد الرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التجوز فى اسناد المسند الى
بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولكان تحمل الضمير الى ذات
المنادى ليكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الفعل مسندا الى الجار والمجرور عطف
بحسب المعنى على سابقه فانه فى قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل وبنى على ما
الرفع ويتجه عليه ان تعلق به الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم
قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه المضاف المفرد فى هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف
وشبهه لان شبه المضاف قوله على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة كون
شبه المضاف فى مقابله وقيل ينصرف المفرد اليه لان المفرد الكامل المفرد بمعنى ما ليس بمضاف
قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا او لانضباطه ولا حصر
بالمحصل بوجه كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فى باب النداء دون
فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم تعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار النحو ولا
تحصيل توجب كون اتصاف الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فى هذا الباب دون
الموصوف بالمفرد وقد تشبث فيه الشارح واختلط بكلام الشيخ الرضى فانه قال ليس
بجئ او بعده من تمامه فظن ان المعنى امر من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه
من تمامه فى اعتبارهم اما لداع معنوى او لاضطرار لفظى اما الاول فكان يكون
ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ اما على

نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد
مخصوص كاربعة واربعة عشر واما ان في كلام المنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه
لابد وان يجعل من نداء الموصوف لان وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة
والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لان نفي الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل في
بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف في باب
لا الا ولا ان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية فقوله المبني ما ناسب مبني الاصل بعض المناسبة بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان
يجعل علة البناء عروض الاحتياج في دلالته على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب
كالضمائر التي [illegible] لكاف [illegible] باطرف وتلك الحاجة وان فقدت في بعض العلم لكن لم تعتبر
فقدانه طردا للباب قوله وكذلك مثل اذا دا و [illegible] قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف في
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع في كلام الخطاب
قوله يا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون فانه يلزمه لام التعريف
مخصوص بسوى المنادى بخلاف وان المنادى [illegible] لا يصح والصواب رجلان [illegible]
[illegible] وقت الاستغاثة [illegible] الاضافة لا وفي [illegible] وليس من قبيل اضافة الندا الي
[illegible] كما هو الحسب [illegible] قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اعني لنفعك وكرمك
وفي يا لله اعني لمقتضى ذاتك وكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون لام الاستغاثة بغير كلمة يا
هذا جواب لسؤال مقدر
ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد قوله واجب اي حسن
الاعتراضين في قيل او بان قوله مثل يا عبد الله [illegible] القاعدة [illegible] عن العقد
قوله كان المجرد اسم فاعل يستغيث بالمدد [illegible] انه [illegible] عن هذا التوجيه ان
المتكلم [illegible] النداء في حضور المدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بنفي المحض [illegible] لانه

لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال استغثت بالعدو ليغير حاله ويترك ما يوجب قتله

او ضربه فتغيث العدو وتخلصه عن اثم القتل او الضرب او استغثت به لدفان تنجي نفسه

عن القتل بتغير احواله وتركه ما في حقه او استغثت بالمتعجب منه ليخبرني التعجب الموقع

الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لاشتماله على المعنى فيما لا

المعنى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله ولا لام فيه ظاهر

كلامه ان الجد على فيه بالمنصوب لانه يتحدد بتعيين الفتح بالالف بعد ما اللام لا نقول لا اعتداد

بهذا الاحتمال للظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام الف لان الالف توجب فتح ما قبلها

لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها يا لا قيف اللام الخفيف وقوله

مبني اذ ليعان في فيجب فانه لان زيدهما زيدا لاعتداد لانه غير المنصرف بالفتحة

الا انه يعتبر اطراد الباب وذلك ان يتوهم التناسي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان

احدهما بناء والاخرى اعراب قوله ينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا

يجيئه بمثل الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شيء ما يفتقني ويا غير ما يفتقر في محل

مبني على الضم لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد النصب

ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص ما سواهما ويمكن ان

يقال اراد وبقي على ما كان عليه من النصب سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله كان

معربا قبل دخول حرف النداء بل استغنى عنه على ان فيه انه بقي على هذا التقدير بيان مثل

يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا حليما لا تعاجل هذا المثال

من الامثلة النحوية فان لا معه لعل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف

يكون موصوفه فردا معرفة وطب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف

وذكرت له لاشتمال له في حكايات قوله ويا حسن وجه طرق في الاشارة الى ما قد ناده

بتنوله طرقنا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسن

وجه العزف بهذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد التعيين مشروط
بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل فذوئسا فانه لا يجوز القدوس [illegible]
من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى ريد التوابع
كل وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى
حقيقة في كلام الشارح نكتة عدم تعبير التابع هنا بالمجرد فيتبين ذكرت ما [illegible]
كلام الشارح ثم تتبع كلامه او في تتبع قوله المبني على ما يرفع به قيل هو المبنا در لفظ
المبني لانه قيل فيه وبني دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب يعني لفظ
هذا الحكم صحيح على الطلاقة فان يا عبد الله وعمرا فيه تابع لفظ عبد الله لانه منصوب
المحل بالتبعية لانه [illegible] فليس [illegible] ثم قال [illegible] التوابع غير البدل والمعطوف
الآتي حكمه [illegible] وكذا يا زيد وعمرو فيه وعمرو ولم يجز نصبه
قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى التقييد المبني
لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد لنظرا الى [illegible] المستغاث
دون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز
في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد المستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا يجيء
المفرد المبني يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه المفرد ولا يحتاج اليه ادراج المضاف
بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الآتي [illegible] ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف
[illegible] المبني دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو
عادة [illegible] فالتفصيل [illegible] التوابع [illegible] بذكرات كثيرة والصفة على انه لم يثبت
الاصمعي في اتباع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرون في جعل التاكيد اللفظي كالبدل
قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب [illegible] ان يقول عند الاكثرين [illegible] قوله يجوز

المبني

لم

مضاف

بيان

فانه

٤٧

فانه يدل على ان المستثنى خلافيه الا ان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك وكان
الحق رعنه المص فلذلك قوله ولذلك لم تتعدد اكيد المعنوي واقوى منه انه لم يتعلق فيما يعم
والبدل والمعطوف واتاكيد بالضمير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصرحه في شرح المفصل
بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الاعتماد قوله والصفة فيه رد على
الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادي لانه والمعرفة تشبه بالمضمر واول النصب العالم
ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل
في وصف المنادي المستغاث الا ان لتان مشابهة المستغاث بالمضمر لم تعتبر حيث لم يمكن
بخلاف المنادي المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
ان التقييد يكون سوى لفظ الله ولذا لم تقل المص والمعطوف المعرف باللام فانه
اخصر واوضح قوله رفع في لفظ هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع والتابع باعراب ثابت من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيل فتركناه
لطالبه قوله قوله النداء او المقدر قد صر لانه لا تحتمل الحل ههنا حمله على يا هؤلاء العاقلون
فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثال او لانه اول ما يمكن
ان يمثل فيه بالمعرفة باللام الا في حذف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم اثبات
از حرف النداء وحمنا فاتحة قوله وهو استاد سيبويه وهو الذي قال اعرابيه النحو
ذش نه [illegible] ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اول
لكتاب سيبويه قوله ان كان كالحسن يعني على مقوله والا يعني ليس بعلم كذا
حققه الشيخ الرضي مذهب المبرد ولكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان
المص لما راى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس
فلا ينبغي الفرق بينهما تبعا العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم
الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما و[illegible] في حكمه من الاعلام [illegible] لا بد من معرفة معرف باللام

لا شيء

ويجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مع

كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك ما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا

وعليا لم يجز دخول اللام عليهما ومالا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بها الى النوع

او جعل لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل حصل بزوال منه ما صدقت

ذلك التخصيص ويسمى علم غالب وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد يسمى به لانه

اصابته الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى جنسي كالدبران او تصور وعدم

ثبوته كالابتداء فانه يتصور له معنى جنسي هذا هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ

او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته لمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضاف يعطف على المعرفة

وينصب على ترفع عطف او بن على معموليه عامل واحد لان العامل في صيغة المبتدأ والخبر

واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما والضمير راجع الى ما ثبت وعلم بالتابع

من التوابع فيعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف

فان قلت هذا من مباحث المنادى فكيف ذكر في مباحث التابع قلت من مباحث التابع

باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني اعني

ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى باختيار

الفتح من جواز ابناء يا زيد بن سعيد قوله يجر دعن ذلك او مجيء بها يعني عن شرح

او لا يجوز الفتح في يا هند بنت ابن عمرو قوله بلا واسطة بين الابن وموصوفه كما هو

المتبادر من اللفظ وهو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجعل المعرف

باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداؤه فكما انه لا يصح ان يكون المعرف

باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع

ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى

المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام

تحقق

عند يعلى

على سبيل التمثيل خلافا له لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لم لا يجوز ان يقال يا هؤلاء الكرام

ويا هذه المرأة ويا هذان الغلامان الى غير ذلك وهو فيه فطنة الناظر في هذا المقام

انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يمنع عن جبر نقصان

تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام ثم اجيب عنه بان اللام فيه لجبر النقصان

لا للتعريف فلا يجتمع في المعرف باللام اذ في الجواب ان يقصد ان التعريف ليس الا بالنداء

على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتج الى الاستثناء بما اسند من هذا الف

د في السؤال ان بناء الكلام على التمثيل برفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان

الى تثنية الاسم لا المعرف باللام حتى لو اريد الغلامان المعهودان يقال يا ايها الزيدان

فاعرفه فانه من لطائف الكلام [illegible] اعلى المقام الذي لا يناله الا الكرام قوله يا ايها

الرجل تنبيه [illegible] الموصوف [illegible] ما اضيفت اليه بتعويض حرف التنبيه عند

غير الاخفش الموصوفة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى

طالب التخفيف والاول هو الراجح وان كانت الموصولة اكثر لكون هذا واقعا في الوسط

نحو واحد ولانه لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق ولان جعل المعرف

باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بتنويع

الموصوفة هو الحق عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع ها التنبيه لينجبر البعد المقصود

بالنداء عن حرف النداء بوجوب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه ولو

يا هذا الرجل يشير بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والتزم بين ايها وبين هذا

لان ايا لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا الجمع الاولى فهذا اخذ [illegible] قوله

والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة

الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هنا [illegible] صفة الاسم المبهم اي صفة

الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم

اللهم مطلقا من الف منه السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل ويا هان اذا قصد بها اسم لا

قوله منادى معرب بها ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان التابع

المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله توهم من قال التنوين في معرب

للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظا لا محلا اذ المراد بالمعرب الواحد

ما يكون له اعراب واحد فان المعرب بها ابن معرب ان لكن ولا يخفى انه يلزم من التكلف

مبلغ لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة ومقصود

يكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب ليس في لفظ المنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله

خاصة هذا اشارة الى ان هذه احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزته واختصاصه بالنداء

بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ... في هذا الباب

بلا توسط اللهم وتخفيفها بالكلم الاخر وان كان ... بالكلام فمن حق ... انه

لا يليق بالكلام ولكان طول معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من نظر الى قول

ان تقول يا الله فكانك قلت ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض

عنه الميم المشددة في آخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بابه اشتهر والنظائر

اشتهر وكانهم توهموا في التفضيل بصيغة اشد ولم ينتبهوا من التشديد وافعل ...

بنيت العيب قوله ويتم ان لم تاكيد لنفي ولم ينون لعدم الصرف لكونه علم مؤنث

بت وبل التبيين او لكونه علم واقع في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف لسبب وقصد

هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو ان

ان كبر اللفظي في الاغلب بكررا اللفظ الاول بلا تغير وبلا ثبت وت فكل حذف تنوين

الاول للاخف ذكر بلا تنوين وان جيء والثاني بلا تنوين وان لم تضف وقد

مذهب سيبويه المذهب لاست د وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله واليه اشار ابن اجاز

ل كان النصب وكان الضم اشار الى رد حصر الاحتمال في النصب والضم بتقدم الخبر

لا اباكم قول الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري

انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون

من الاضداد وفي الغات موس لا اب لك ولا ابا لك ولا ابك ولا اب لك كل ذلك

في المغني لا محالة وفي السند خبر ولو فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور وسكون اكثر

واحترازا عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي ويا غلامي فيمتنع ان يجوز فيه

الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرف في صور

الحذف هذا اذا كان المحذوف اكتفى بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفى بالشهرة

كما في لغة الفم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتى

اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص

بغير يا فتاي كذا الاكتفاء بالشهرة وقوله المغيرة بالحذف او المقلب مغيرة بجار الشيخ

الرضي حيث قال تبدل الضمة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه كما

المحذوف مغيرة اورد وقد جاء شاذا في نحو يا بني فانه كثير في الفتح لثقل الياء

ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالتاء في هذه الوجوه كلها يا ابة وفتاحجل

بالتاء متعلق بيكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين

وجوب التاء في الوقف والوجوب ليس لان الالف واما الوقف على غلامي

فيكون الياء ساكنا اجود ويجوز حذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت

على غلاما فلعله يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون ويا ابتاه عطفا على

محذوف اي يا ابتاه ويا ابتاه وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه طلب من محل الجواز

... ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بالغلام وقد قالوا يا ابي ويا امي على الوجوه

الاربعة الستة وهذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر الستة دعلى الوجوه الاخر

ويشمل الوقف بالتاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة

بالعطف على يا غلامي فيكون المضاف والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت

خاصة قوله بابدال التاء يا ابي اين ضمه الابدال وانما يدخل على المتروك فهو الحق

وما فوق الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وفي بعض

الضم جاء للهاء على ما في القاموس وطوى كتب التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا

عن الياء كما في بنت لكن توقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف تاء بنت فان

تاءها عوض عن حرف اصلي قوله ادكسورة لمناسبة التاء لان مناسب الكسر الوارد

عليه بل تنافيه وانما يناسب الكسر فيكلها فالاوجه ان يقال لما ابدل يا المتكلم تاء

فاقتضت كسرتها ان تنتقل فتحة فجعل انتقل اليه الكسر الذي هو مقتضى الياء

والمخطوط حذف للدلالة عليه كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بعد

بما قدر فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف على يا ابت فلذلك معنى

ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحها اى كاينة مع الالف وقيل عطف على محذوف كما اى حملا

الف والنصل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص

بالنظر الى الام والعم دون المضاف لان في والعبارة جوازا يا غلام امي ويا غلام

عمي فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين وجعل المؤنث واختلاف ذكر

المذكر كما شاع قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الاخص وقالوا يا ابن ام

ويا ابن عم خاصة مثل يا ب يا غلامي وفتحه قوله مثل يا ب يا غلامي في لغة لو الياء

بالالف وحذفها قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم وتصر لان وسهل

فهو رخم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخم ومنه الترخيم في الاسماء

لانه تسهيل للنطق بها قوله اى واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز قوي ومعتبر

بسعة الكلام يتحقق بلا الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاولى

ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اى لضرورة شعرية ظاهره

انه جعل

انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول به وعامله الجواز فوز وان الجواز منه الترخيم
والضرورة اي الاضطرار منه المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سبق والمشهور
في ما بين الجمهور فتسل العامل ضرورة الترخيم والتقدير وترخم في غيره ضرورة ولك ان
تجعل اللام للوقت اي جاز وقت الضرورة ولك ان تجعل الاضطرار منه الترخيم اي
الترخيم في غير المنادى واقع لاضطرار الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف ويسمى حذف
على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام
من كتب النحو ان الاعتباط وقوع ذات ... بلا علة لم نثبته في القاموس وجعله بمعنى المجرد
واورد عليه نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله متعقب الاعراب
والمحذوف بعد لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وقيل
الترخيم حذف بعد الثلث ... في ترجمة قوله او شرطا الترخيم اذا كان في
غير المنادى على ثلثة لم تلتفت الى اربعة اي ترخيم المنادى وقد اشترط على
لجعل الضمير ترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم
ولم يثبت لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة
ثلثة منها عدمية تلك العدم رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي ...
موقوف في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا حب ... في الوقف لا في
يا قبيح ... بالف الالحاق مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا حبيبا ...
يحذف فانه ... بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى
المعنى لان المنادى اي يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد
قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخم بحذف الجزء الاخير قوله وزيادة
على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب فان كان
نقص ... ان لم يكن ... او ما في حكمه ... فقد غفل من قال لا بد ... الاسم

بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت

قوله واما انما مثلت بها لانه منع اذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال

يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الالف الاطلاق قوله نحو ثمي قبل التفرق يا طلحا

ولا تك موقف منك الوداعا قوله وهي فرع من بيان شرائط الترخيم او نقول لما

فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ

من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان ما فيه زيادتان قيل لابد ان يكونا في حكم

نحو منصب تحت حكم الواحد في انهما زيدتا معا وان كانا ليس كذلك فلا نحو

علين وبالتاء ان الزيادتان زيادة التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق

وزيادتي عمران بهذا قيل وفيه نظر لان زيادتي اما مكملة للالحاق ولا الحقت

الا الالف ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان [illegible] الزائدة موجودة في

من الفصيح بدون الالف واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة وثنية به على وجه ثنيا

معا قوله اذا كان في اخره حرف صحيح اصلي تبادره الى الذهن فاعتبر اولى

من قد اعتبروا من حيث قيد به فراق لاخراج نحو سعلاة والسعلاة والسعلا

بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ويكاد ان تزيد باخره انما الخفة

وتاء التانيث في اخره حكما وهو كلا اخر حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة

او حكما ليكون ان تقدر ما في حكم الحرف الصحيح بانه يقبل الاعراب فيلزم جعل المغلق الذي

يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو

دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما في مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز

عن نحو رجيل ومشور فانه لا تسمى مدة قوله والمراد بالمدة الزائدة ليتبادر

الى الذهن لغلبتها وكثرتها والمراد ماهو مدة مطلق والف نحو رحم لم يكن مدة

في اصله وانه صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ بهذا القيد ومكان انما فند

فيها دلو

فيهما وليس بنون اكثر من اربعة احرف في الاصل قوله الا ان نحو بنون جمع ثبة وابا كل في
تحقيره بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كذلك وفيه انه ان تعدد القاعدة بما يخرجه فلا يرد قوله
حذفتا اي الزائدتان الاخيرتان في كلا الشيئين لا يوجد في الجزء التقييد بالشرط لا يوجه
فيهما ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا نحو زعفران ونحو
وسيجيء فمن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك الشيئين
في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وثبت من البول والنقد صغار الغنم على ما كتبه في ابي الشيخ
[illegible] يكن فيحذف حرف واحد تذكر المضاف مع معنى اخواتها الاخيرة لدلالة كلمة ان
فانه لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد
فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والالف والنون واحد
منقصان بما شاركه [illegible] ولا تحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الاخير
[illegible] مما تركب تركيبا حقيقيا او لا والضاربة تركيبة حقيقة موجودة [illegible] وهو في
حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة خلاف
ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال التصغير فيه موجب حذف حرف
العين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد التصغير ما على وقاضي فحذف والحذف فلا ترتد
التصغير [illegible] الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحي تصحيح الهمزة
وكسر ما بعدها فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره ودفعا لالتقاء الساكنين
واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو راد فانه يرده الى حركة واسم قبل
آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو محمر فان الياء تثبت على سكونه والفراء
يرده الى حركته قوله وقيل لا [illegible] النبه وكذا قال في فصيح [illegible] الفصاحة قوله
ويا كرا وكتب في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصحاح
طائر قال الجاري [illegible] وجمع كروان بالكسر الف

والرابع ان يراد ما قبل آخره الصحيح او ما ليس قبله الف ونون رجب ما قبل آخره الصحيح [illegible] ١٨

جماعة على غير القياس قوله كاذيل في ادؤر لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه على

ما يتصل به الاسم المعرب فلم يجعل في حكمه مع انه مبني قوله وقد استعملوا اي لا وجه لما تركوه

في اثناء باب المنادى ولم يفصل بينهما بجامع فالاولى ان يوخر عن باب المنادى

بجزئية قوله لكونه اشهر صيغتي وذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانصرافه الى الكامل الحقيقي

ولم تقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء لا في

للمندوب قوله هو المتفجع عليه وجودا او عدما الب ورد المتفجع عليه من يبكى عليه لكونه

لاجل وجوده فاطلق على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال حيث [illegible]

وبا مصيبة ووا حسرتاه كناية عن المبتلى انه كانه يا لك انه ذهب في مصيبة وحسرة

قوله واختص المندوب بوا على زاء يعني ان تعلق قوله بوا باختص للتخصيص [illegible] الا

وليس صلة للاختصاص لان الباء التي [illegible] لا يدخل الا على المقصور عليه

رد على العلامة التفتازاني حيث قال العرب دخول الباء في الاختصاص على المقصور

ووجه ان الداخل على المقصور ليس صلة للاختصاص والعربي في صلة دخوله

المقصور عليه قوله لبروانه لا يتبع نكرة ليس [illegible] وهذا باعث توجيه على تاويل قوله

في الاعراب والبناء حكم المنادى بان اوله بكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم

عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله ولك زيادة الالف في آخره

على انه يجب حين قال طب مع يا للالتباس بالمنادى وفيه انه لا يرفع الالتباس

وفي ذكر ذلك المشعر بالتفتيش [illegible] زيادته قوله فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي

المص متى كان حركة آخره اعرابية كما في ضربُ الرجلُ فلا تقول [illegible] واضرب الرجلاه

وانما قال المص فان خفت اللبس لتعريض اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه

وهو الاصل والاظهر انه منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب مع

الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه [illegible] في عبارة المص اوقع

وا غلامكيه نبه بهذا المثال على جواز نسبة المضاف الى المخاطب على خلاف الفرّاء
فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا بعد
ان يكون هذا واجبا الى اخراج المندوب من المنادى وعدم جعله منادى على صرف
من الدعوى والتنزيل كما في الاجمال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ثم لم
يصح وا غلامك ح لانه يجري به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام
او بنون التثنية والجمع او الاضافة ح لانه وسما بالذات اى واياه وقوله بخلاف
الصفة والمضاف فانهما متغايران اى في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه
في الاضافة البيانية متحدان ح والجمجمة التح ومن غرائب هذا المقام انه قال المص في ايضاح
المفصل الجمجمة الراس ح الا اذا كان مقارنا لاسم الجنس والاولى الا مقارنا لاسم
الجنس لانه لا وجه لشرط ... ح ويعني به ما كان نكرة سواء كان معرفة
ام نكرة وفيه رد على من قال المراد اسم الجنس يصح دخول اللام عليه ح لان نداء
لم يكثر كثرة نداء العلم وان غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم
لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا التشكيل تحقق اختصاص الحذف بالعلم من المعارف
التي حال من قوله العلم وما عطف عليه ح سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ
الله فانه لا حذف هنا وما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز
حذف حرفه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستثنى من بيان ما لم انه
يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق
ونحو يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال لحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان
عدم جواز حذف حرف النداء عنه ح لكن يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي و الاصل
يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما غيرت الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك
بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا وايها الرجل ينبغي ان يذكر ايضا لانه لم يوصف

بذي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يخل البيان قوله

قالت امرأة او المتلبس على اصبحت افتدت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء

وقيل مثل يستعمل المغموم قوله قال نحفض صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة

بر انگیختن وبر آن واسپ

قوله واطرق الاطراق خشم در پیش افگندن وسر فرو کردن قوله اخی نفیف وبان یلقی

عليه ثوبٌ فيه وصار مثلا لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان

ح ناصبه وان لا يسجد والمفعول لا يتقدم على فعله ولا فائدة او بدل من اي [illegible]

بقصده ثم او تبيين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله في تقديره على شريطة التفسير

بحث ما اضمر عامله

لانه يقصد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا يقصد بيان ما هو من افراده

في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصص الى تقسيمه بما هو المراد في هذا المقام وح

التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لانه يصدق به بل ادخل كله كل تخصيص

انه اعم من المفعول به وهذا من فوائد ضبط الكل في التعريف قد يعرف به العموم وقد

لا يعرف به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرها بعد انه لم يخص بالمفعول به

بل ذكر على وجه العموم وهو مرجح الاجمال في بحث المفعول فيه قوله الشرط والتفسير

واحد وان إما للتفسير او لكونه صفة لمحذوف هو العدد ونظره الحقيقة قوله احتراز عن

الجمع الاولى احتراز عن صيرورة التفسير فتخ لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه

نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه

فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه

فلا بد في التمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد الاطراد في الباب قوله اي اضمر عامله

بناء قدر لكلا على متعلق خاصا هو كله بناء وهو اما مفعول مطلق للا في [illegible] او مفعول له

ولكان يحمل على [illegible] مع ظرف لغو له قوله مشتغل صفته لا جدا للأمر بالمفهوم

او وجعلوا صفة لكل واحد منهما على سبيل التنازع يوجب تابعه الملهم [illegible]

اى الى الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى

الانصراف او الاعراض وليس جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق الجار والا في

قوله او متعلقه بضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو

زيدا ضربت عمروا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا يضربه

او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس

اى ما يناسبه بالترادف قيل فيه بحث لان الترادف في المفردات لا غير و

متعلق

لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر

بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعول قوله وبهذا النزاع عن العمل فيه

بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه اذ خرج جميع صورها انهم لانه ليس المانع

عن العمل مجرد الاشتغال بل شغله عامل المقدر ايا دايضا مانع الا ان يقال

المانع عن العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان قوله وتقييد

النصب بالمفعول له خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله

كل اسم لانه بعد ان المتبادر في هذا المقام من قوله نصب النصب بالمفعول كذلك المتبادر

من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر

عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا حاجة لتقييد قوله لنصبه لاخراجه نحو

مانع عن عمل ما بعده فيه قوله والاحسن في توجيهه وجه الغرض المختص بلفظي سيبويه كلا

منصوص انه لم المشتغل بالغير عن الفصل بينهما بالسين منهما وله وجه آخر وهو ملحوظ

اشغله المشتغل بالغير عن الفصل بينهما بالسين منهما ولا يدخل المص ايضا وتحسن الاول

عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المبدل الخ جعت عليه وان في تقدم

المسلط بنفسه ثم المسلط بما دونه ثم المسلط بالازم الا انه قدم في هذا التقسيم

ما هو اغرق فتأمل قوله ينصب زيد بفعل مضمر ينصب اى زيد دون ما اضمر عامله

على شريطة التفسير لاقتضائه قوله اي ضربت زيدا ذلك ولما كان طبيعة تفسير الناصب اضمر عامله

على شريطة التفسير بالمثال وغيره ولمن قال انه منصوب بما بعده وهو جار ومستغن عن البيان

ورد بان الاصل في ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل في

ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر وكذا لا يجوز

ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواقع تقع في بادي النظر او في

قبل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي الكل موس مظنة الشئ

موضع يظن فيه وجوده ومثله لان يكون كذا اي يجوز فيه ان يقال انه كذا

ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع انه ليس ... بالباب

اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف

بالابتداء ... او من الابتداء الذي هو العامل في المبتدأ والخبر صرح لا يستغني بذكره

كونه مبتدأ ... في مصدر المبتدأ الذي ... كونه مبتدأ وفيه رد ... رافعه

تجويز ... لانه ارتكاب ... لا حاجة اليه واشعار ... كون الرفع حقا ... وهو الا

من تكلف تقدير العامل ... لان تجرده عن العوامل اللفظية لابد له من عامل آخر وهو لا

يعرف ... بتوقف الابتداء وفيه ان تجرده لوجب رفعه بالابتداء ... لتصحيح

... ان يقال المراد صحة تجرده تصحيح فقدير ... اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي

... مصحح النصب الذي ... موجود لا ما حصل ... الترجيح لانه في صورة ... لا

ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح ... ترجيح

النصب بالفعل لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود

اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل خلافه ... الى اختيار

الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد معنى الاختيار

في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها

بل لم يكن ينبغي لانه لا يكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في الكرب

فافهم وانما قال قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر

ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا يجامع

اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينة التصحيح انما تتعلق بحق

لا بنفسه قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله سلامته عن الحذف

لتان يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورده بان السلامة عن الحذف اوضح

الكثر ح يكون زيد ضربته كما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف

الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه

الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما الاخفش الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب

او اذا التي جاءت بعدها الا قوله الذي لو جد مع قرينة النصب يسل لا اما يوجد

مع هذه قوله مع غير الطلب لم يبق صحة الجملة لان المبتدأ درن الخبر في رفعهم خبر المبتدأ

فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اما قيل او لانه يلزم كون الجملة

الانشائية خبرا وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا قليلا يكون الجملة

الاجنبية اتقت قوله فالمراد بعدم الاجنبية قلته وقولها بعدها وقيل اللزوم

الاضمار على شرط التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو رب رجل ضاربك

وهنا انتقل فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية

الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون مثل التعجب جمودا وتجرده عن المعنى الحدوث

لا لحق بالاسماء قال والد ان الجملة الثانية في المثال الملزوم اعتراضية لا عاطفة

والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه يستعمل في انشاء التحسين

والتحسر ومما الحقته انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقول القول نحو قال زيد

عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار الحكم في التحقق

معنى تفاوتيا الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما متقولتان ولانه وجب

المتقول به بين الاشتراك قوله ولا يقدر معمول لضعفه في العمل كانه اراد انه لا يقدر في وجوبها

لانه يكفي ما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما

انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هنا

لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى مقابل الامتناع لا الوجوب

قوله انما قال حرف الاستفهام ولو قال والاستفهام عطف على حرف النفي نحو اعندك

ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لا دراج [illegible]

نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر [illegible] فهو ان

الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز زيدا ضربته صرح به الرضي قوله

ليشمل نحو هل زيدا ضربته فانه يجوز وان [illegible] النحوة لا [illegible] بل لفظ الفعل لانه

بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحوة ان هل [illegible]

لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر

في الكلام فعل فيه فلا يلي الاسم نحو زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون

همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب [illegible]

اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرفت

انما هو كلام المنتج وغيره حكم بعدم جوازه نحو زيدا ضربته لا يجوز على [illegible]

كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المنتج لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا [illegible]

القول بجواز هل زيد ضربته للحكم باستقباح زيدا ضربته وفيما ذكره وما ذكرناه رد

ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب

دخوله قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد

في الكلام قوله ويعد اذا الشرطية فان الكوفيين في اختيار الرفع بعده ولان

النصب

فيرجح النصب لوقوع الملتبس بعد على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها التعلية
فيجب النصب بعدها قوله ومثل ما قبل الامر فقد يفيد ما في الكلام ولا في التقدير ونائب
في التنزيل حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على
اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد وقت اختيار النصب وقت الامر لان حذف الزمان
من المصادر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اى اختار النصب في اسم قبل الامر
قوله مواضع وقوع الفعل حيث اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان الفعل
مزيد اختصاص بالفعل لا ان المخصوصة به يدل على اختيار النصب قوله وعند خوف لبس
المفسر اى عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع
لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه يخلو
عن تكلف قرينة ومن قال اورد الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب
واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة
للابتداء فايدة تامة غيره وعليه انه يرجح كونه رجحان كونه قد رنعته خبرا على كونه
متعلقا بالجملة لانه بعد فايدة تامة على انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه
افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس سببا مواضع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة
فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب حينئذ
ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل انتم
بتقدير بعد بل كل بالكلام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شي خلقته وكم اعلم
ان مواضع اختيار النصب في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان النصب بالاختيار
لكانه زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد انه وجه ضرب غلامه
لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة قوله فان المعنى الحكم على كل شي بانه مخلوق لله

برفعه وقراءة النصب فهو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل على غير مقصود
ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فيه والان الملائم أن
مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف صحيحا او لا على انه مما ذكره
يلزم ان لا يكون النصب في الآية حجة الا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقين في ذلك
قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك لانه فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه
الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير كوعنده قلت اذا كان المراد الكلام عمرو عنده
فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا فكان في معارضة بوجه [illegible] عليه
ان تقول فالنصب ترجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا لانا نقول هذا باعتبار المعنى
اما باعتبار المبتدا فانه تصوري اقرب ثم نقول في بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا
ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند غير الخليل قوله لوجوب دخولها
على الفعل اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش [illegible]
بعد ما النصب فيما يجب النصب بعده عند بعض الا للغرض والمصنف فانه انما ذكره
النصب فاختيره ولما استخرجه من العود الى الفعل من مواضع وجوب النصب
بكون ما انحمد عاملة على شرط التفسير نكرة صرفة كرجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الا
لامتناع التنكير الصرف للابتداء فالايراد فيما ذكره منقود وتحقيق المقام ان ما لابس
ما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد
ذهبت او ذهب احد زيدا ودل قرينة عليه فنوى لحن فمعدوم كون هذا المثال
منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا اذ زيد خلق
من هذا الباب بتقدير خلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور
فيجعل التي والفاعل [illegible] لا يعول عليه نعم كل الحذف الفاعل يكون كذلك لكن لا يتعين

عمرو

عليه وبهذا اندفع ما قال ان أزيد ذهبت يصح ان يكون في تقدير أذهبت الذهاب
زيدا بان يكون انتصاب زيدا الاذهاب المسند الى المصدر جاز الا انه لم يقصد
ولو دل قرينة على قصده فلكل منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه
الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفي نحن فيه ليس كذلك ربه بان الذهاب وان
نصب ما ذهبت فيقال أذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص
ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهبت والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك ونحا
عنه بعدم على انه لا يجب الحمل على ان اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال
لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يبين درس الاطلاقة في هذا
المقام وفي قديره المطائف وتجيب ان احتمال تقدير أأذهب زيد مرجوح لاحتياجه
الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيان يكون الاستفهام اولى بالفعل رجحه على ان
احتماله وجوها يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب
قوله نحو ايا يريد المصنف ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة لمرفوع لا يحتمل ان يكون من
هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصبه به لانقلب التقييدي الاخبار
والمقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كذا ومثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم
كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط ينقلب المعنى ويكذب تقدير ويصح على تقدير
لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة ارباب رجعن في هذا المقام وتبعهم الشارح
نعم لو تبين كون الآية مما قصر فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن قبل
جنا رتهم على هذا المطلب بعدمن وأب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر
مثل ازيد ذهبت في انه يتوهم انه من باب الاضمار وما اختير فيه النصب لانه على تقدير
الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي في صحائف اي اعمالهم الزبر ولكان ينقول
الكتاب بمعنه زبر كزبر قوله لانهم لم يفعلوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون و

فيما كتبه اعمالهم كانه ذكر ذلك ومنع لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا يصح

في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه يجوز حمل الفعل على الكتابة بان يقال لو حمل

ايضا لا يصح في هذا المقام يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكلام نعم ان بين

مانع آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل

مفعول لهم ولك ان تجعل قوله مع الكرام الكاتبون او فعلوا فيما كتبه اعمالهم اشارة

لهذا المانع بان يكون مناطا انه اخص من كتابة كرام الكاتبين باعمالهم قوله وان

كان صفة لشيء [illegible] على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لان

كل كان في صحائف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى

فلا يصح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فيه افادة غرض

لا يتم بخلاف افادة المعنى السابق فلا تم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم

كل ذنب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا اتقاد [illegible] لانه [illegible] قوله انظر

قوله ثم انا كون [illegible] لحق القاعدة ظاهرا [illegible] انما هو بالنسبة الى المبتدئ الغير

العارف بقاعدة [illegible] بعد ان في ما قبل او ما بعد ان حمل الآية على خلاف

خلاف الظ ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا متكلفا في اخراج الآية عن هذا الباب بجعل لحوق

كون ان بمعنى الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر قوله ان [illegible] وتبطل التقدير اي

لبعد عن النظم والمعنى [illegible] ركاكة وصل الفاء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يدخل

ما في خبره فما قيد يزيد بمثل هذا الفاء فان الشرط الذي وقع موقعها ليس تمام المقام

بتمام لحصة فيه ان [illegible] موقعه [illegible] موضع الفاء وقيام اخراجه عن تمام الخبر

قوله والآية جملتان [illegible] الى ان قوله والزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه

في الزبر وقوله وجملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله ان [illegible] الشرط

عند المبرد والجملة تعليل لكون الآية مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر لحمل

كلام [illegible]

كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الثاني بمعنى الشرط
الى يد نحو شانك فانه في معنى فانه من قبيل العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه
وجملتين عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبلها ان من هنا ابتداء بحث
الخلاف ما قبله وقوله جملتين مستقلتين دفع لما يتوجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان
والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متوقفا على حذف شئ من الاخرى
ان زيدا ان ازيدا ضربته والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال النصب
لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال [illegible] او
للتعسر بهذا انظر [illegible] واختيار النصب [illegible] بالاتفاق لما يتوهم ان قوله فالاولى في
النصب دليل على ثبوت اجرا الاول من السابقتين ولما ان [illegible] دليلا على دعوى ان
الآية ليست من الباب [illegible] على التقدير من تجه ان السوق يستدعي ان يقول
والا فيلزم ان يكون الرفع فالاوجه انه اشار المصنف الى ضعف ما ذكر في الآية [illegible]
على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان ان معنى الشرط في الآية
جملتين عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالحق الرفع [illegible]
ان يقال قوله والا فالحق الرفع يعني انه ليس التراكيب الثلث المتقدمة من الباب والا
فالحق النصب فيها اما في الاول والثالث واما في الثاني فلان [illegible] الصنعة
[illegible] لضيق الوقت من ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سماه التثنية الثاني
الذي احتج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على حرف [illegible] يشعر السامع [illegible]
الاحتراز عنه [illegible] ولهذا لا ان ذكر المحذر [illegible] اي ايهم [illegible] بذلك على ان
المعمول به [illegible] المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اطلاق اسم المحل على الحال او ذكر المحذر فيكون مفعولا له فانه
في جعل المحذر مفعولا له للتقدير رغبة عن تقدير ذكر او حذف [illegible] ارتكب الشئ

ما حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لانه لا يصح جعل طرق مفعولا
لتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بذكره ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت زيادة
التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل فمقصد التحذير دواع الى التقدير ومنهم
من علقه بمثال الرقية الدالة على انه قد جعل التحذير علة لتقدير اتق دون غيره
والاولى جعل ذكره مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي لتقدير اتق اما التحذير
مما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او لطول الكلام به قوله اي مما بعده ذلك المعمول
بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقديره اي
اتق بعد هو او في بعض الضمير المنفصل نحو اياك قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من جعل
المعطوف هذا ثم بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا وثم وجوب [illegible]
ما ذكره في الجواب في الاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسلم الوجوب في [illegible]
على العائد بعد الضمير عن افادة معنى الضمير مثل اياك والاسد تأمل بكثرة تكرار [illegible]
اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد جاء
متكلما نحو اياي والشر والظاهر تقدير اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه يكون
قول المصنف بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة المخاطب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا ايضا فالاولى ان يطلب نحو ذلك [illegible]
واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق اياك وكذا تقدير اتق بتضمين
معنى التبعيد لان التوقي لا يدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد
جنف [illegible] ونحن نقول لا اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد [illegible]
الاسد نفسك وتقديره لا الاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فحذف
عن الاسد نفسك لكثرة [illegible] قوله وان تقدر بعد

النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء من الطريق انما يكون بتبعده ومن
جزء منه بقصر زمنه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك من الطريق نعم لا يناسب تقدير
بعد الطريق لكن ليس من ضروريات تقدير بعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار
وهو سماعي قوله فان المعنى في بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان التقدير بعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد
النوع الاول ايضا لانه ليس محذرا بما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا
او تقديرا وفيه ما فيه الا ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجيه على تبعده عن الرذائل
التي تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه
عن التعسف ... فاحا ولاشتماله على بيان كيفية المحذر فافهم والبعض ان طرح
هذا المقام كلام يحتاج الى اتمام وتحقيق الاوهام قوله ونقول في تحقيق النوع الاول
اياك من الاسد فذكر المحذوف وحذف المعطوف لان المقام لا يتسع لذكر المحذوف
والمعطوف معا قوله اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز
ليصح الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير
اياك لا ... باختناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فلكن بتقدير العاطف
وما ذكره ... قلت لا نمنع لان السؤال ان قوله لا امتناع تقدير من
الا بحق بدون حمزة امتناع تقدير الواو ... احسن ... من امتناع تقدير حرف
لا نمنع لا ... ان ... واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله ...
لاحد الزمان والمكان والمراد بهما الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي
وهو ظرف قوله فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها ... قوله ... الفعل
الذي يفعل فيه لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا يفعل
قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا يقال ... يوم الجمعة الا وقد فعل فيه طيب لانا نقول

الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان

ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلق في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن

بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة ما فعل فيه فعل مذكور وان المذكور في تعريف المفعول فيه

يجب ان يكون اعم من المذكور صريحا او تقديرا كما في نصب المفعول فيه من المذكور ضمنا ولو

فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل

بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم يمنع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم

الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه

وفيه نظر لانه اريد ما نسب اليه الفعل المذكور بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة

في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولك شهدت في يوم الجمعة

ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث

انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور

لكن لا مع هذه الحيثية لا نقول ليستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة

فيه ليس انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور نحو شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر

من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما يشعر اعتباره في التعريفات

ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه باعتبار الحيثية كما ادعى

الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ فمعناه

انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك اي يوم الجمعة

يصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فهو حامل مذكور

قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يطرد ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله

فاعتباره عن المذكور كاعتبار المتقدم عن المتأخر وهناك لا يجب الا ان يقال

لم يعتبر بناء على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم

يعين له

نعتبر له حد ونهاية كالحين والمدة وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قوله
وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان
لانه بين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان المكان مبهما
الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير
المبتدا ولا احتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة اليه
كانه رجع الى المبتدا ايضا لا نظر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه
قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة غيره لانه غير
لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه وورد بان الجهات
الست نحو غير وشك في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد
ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب
بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما خارجان عن هذا التفسير قوله لابهامه مما اراد
الابهام اللغوي لا ما يستفاد منه المبهم الاصطلاحي ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما
ولكن ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما فتجعل تبيينا للمشبه والمشبه به ولكن ان تجعل
الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين
وجه حمل الشبه مذكور ولكن ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه
الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فلم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر لرجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع اليها والمبهم
قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال
كتبت مكانك وقال جلست مجلسك فكما ان مكان ينتصب فما اشتق منه او وافقه فلا ينتصب
المكان نحو ما اشتق منه او وافقه وخالف الرضي وغيره وحكم كثرته على كثرة استعمال
وهو بعيد ويحتمل ان يراد انه يحمل لكثرته الموروثة للابهام فانه اذا كثر المكان الشيء يحتمل

مكان الشيء الا الامكنة الكثيرة فيقسم مبهما قوله وما بعد دخلت نحو سكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به اختلفوا في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل الا في والا كان
يكون منصوبا لا يجوز وحكم بسببه بشذوذه قوله ان في الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه وفيه بحث وبيان وضعه انه يقال في ان رسه ودامن دخانه قوله يصح ان ينسب الى
مكان ثم ما له ولغيره هنا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت
ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت البيت في قلب المدينة دخلت الدار وداخل الدار
ليس منصوبا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله تقع المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني ان ادب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التأديب بانه يصدق
عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قولنا اعجبني التأديب الذي
ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه ليتعين فيما ... لغرض مفعول
ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلا توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل ما اورد الفعل
لينصب الدار ونحوها ايضا اشارة وعليه يصح اعجبني ان ادب الذي ضربت لاجله بل اعجبني
ان ادب اعجب لانه يصدق على التأديب انه مفعول لاجله فعل مذكور معه ...
تركيب ضربت زيدا تأديبا ثم قوله مثل ضربته تأديبا ... فان التأديب ...
بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتفرع ...
وهو انه وشبهه وانما نصب التأديب فهمه ان التأديب يحصل به احتمالا ضربته تأديبا ...
ارجع ما فلا عن الذي ... جواب ان التأديب عين الضرب بل هو اثر حاصل من التأديب
والضرب سبب الاحداث وسيلته قوله كما لف هذا خلاف ظاهر الزجاج لان فائدة بقوله
ظاهرا الاطلاق مشيرا الى ان للزجاج هذا القائل خلاف لان قول النحي خاص والخلاف
انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدل على في حقيقة في

ان الزجاج

٨١

ان الزجاج لا يرضى في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل او عواد

ان وارد التركيب بهذا المعنى فيه فهو يشبه كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المصنف

بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قصده للتأديب مفعولا مطلقا وبهذا

لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده والمفعول

المطلق قوله وخص اللام بالذكر لتوهم بوجه تخصيص اللام بها دون في في المفعول فيه

مبني على المعتقد على ان ابن الحاجب ادخل المفعول فيه نحو قمت بالبصرة قوله الجار

في اذا كان ... ينبغي ان يحترز بها احترازي اذا كان في فعل ليشمل نحو طلبتك بالسواح

قوله اي المقدر فاعله فاعل عامله وزمانه قوله ويكون زمان وجوده وجود العامل بعضه

زمان وجوده الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة العقود والجبن

الموجود مع العقود ولا الجبن اسبق عليه الا ان يقال يعتبر الجبن من اول زمانه جبنا

ايضا لا الجبن المتعدد قوله ونحو شهدت الحرب اليوم على الصحيح لا يخفى انه يصح بهذا الخبر

وان لم يوجد اثر هذا الصحيح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود واما ما في الوجود فصلا

من المقارنة في الوجود والا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في

الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا اي شرط

الفعل ... انما يرد في مقام الفاعل وظنه عن ... ضمير راجع الى المصدر والفائدة

المذكور واتمه

المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان الكثر الشائع انه لا يكون اصلا ومن السؤال توجيه

... هو ان يعد متعلق محذوف هو فاعله والظرف قائم مقامه تقديره الذي نعل كان

... مع فعله فالظرف فاعل ... انه ... في الدار ... قال

الشيخ والنحو ان كتب الى شيخ العبرانية الوجهي والاصلي والنحو ان الوجوب

قوله احترازا من المذكور بعده فيه ... لا المقصد الاحتراز عما ذكره بل احترازا عما

يذكر بعده في ايضا فالحق ان المقصد الاحتراز عن المذكور بعده ... ولولاه لكان المذكور

... ربما توجه بر او ظاهر شود

و بران ... ام ... كلام ... الظرف ... واقع ... 

...

لمصاحبته لما قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف تقديرا قوله او
معنوي لا نحو كنت وزيدا درهم اتفاقا للنحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير
لمثل كون زيدا درهما في كنت وزيدا معمولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا
مجرد تحكم وانما جوز الشيخ على ذلك حسبك وزيدا درهم وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان
حسبك مضاف ومضاف اليه وانما جعل حسب جاريا مجرى الظروف المستقر عن الاخفش
فالمراد بمعمول معنى ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسياتي اذ ذلك الفعل لفظا او بالفعل
ما يدل على الحدث كاسمي فاندرج فيه ما شبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على
الحدث فيه ايضا لفعل فلا وجه لتقدير او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل
شبهه قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة
الى معنى الفعل وانما تعرض له لان لفظ معنى الفعل اي لا يعمل وهو ما عدا الافعال
السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل
لفظا قوله والمراد بالمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا
مذهب الاخفش ورد بان المشهور في استوى الماء والخشبة انهم قالوا اي وصل الخشبة
لانه لم يستو الخشبة بل صعد الماء اذ ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب اللباب في شرح اللب
بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما قال استوى الرجل ...
ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل جوز والمعية ويشكل
بنحو سرت والنيل ايضا فهذا لانه مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله في مكان
واحد ما ذكرناه شرح هذا المقام بعبارة اللباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان
خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر ذلك لا المذكور الوحدة في الزمان ايضا
لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرخص ان يقع مع
ولذا قال العلامة ان المعتبر ذات تركه في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد

من الحد

من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وجعل
الملازمة مبنية على ان التركيب بعدم المحافظة بينه لو لم تحفظ الناقة واهملت ولم تحفظ في هذا
الزمان ولدها ايضا رضعتها وتركها في مكانه من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها قوله
نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا
وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كبشت الى شبه فصيل بچه شتر از شير باز كرده
رضيع ايضا شير خوار كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة
عن مذهب الكوفيين فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل
الواو لكونه بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الا الصفة قوله واصلها
واو العطف فلذا لم يجز تقدم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا
للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل حينئذ يلزم تقدمه على مصاحبه قوله الفعل
او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال
مع انه خرج عنه المفعول معه الذي هو عامله وهيهات قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز
في كل موضع على معنى بعيد وانما قال علمه حمل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل
فيه التوهم كذلك وزيدا ولا يخفى انه لا يدخل في التوهم ضربت زيدا وعمرا انه
حتى يتوهم لا معه حتى ضربت زيدا وعمرا فانه خارج من توهم المفعول به تخصيص معمول الفعل
وذكرنا نحو ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى عدم
الامتناع عن الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف
معنى الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب المص الى ترجيحه قوله تعين العطف
عند غير المص ترجيح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه
بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذ اصح معنى الفعل فيقال ما صنع زيد وعمروا
والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه

ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرا اى اتفاقا فيه يجب بجواز العطف لحمل الكلام
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف
ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما تكلف في بيان المعنى
بقوله لان المعنى ما تصنع وانا اظهر ان المعنى النصب اى نصب الاسم في هذين المثالين
لان المعنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول اى انقلب سمى بهذا الاسم لانقلابه غالبا
هيئة الفاعل اى الفاعل لفظا او معنى اى مقدرا اى حالة ذو وكذا في المغرب والمراد
بها ما هو اعم من ان يكون الحقيقة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين الماكث كثير
ويسمى الاول حالا محققة والثاني حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه
سببا نحو جاء زيد قائما ابوه ولكن ينبغي ان يخرج نحو زيد والشمس طالعة لان تلك الجملة الحال تحقيق
بيان صفة الفاعل اى مقارنة بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم لكن اغلبه ان
كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجئ من الكتاب
بكلامه ويسمى منتقلة قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول لا يخفى ان في قيد الحيثية
الهيئة وثبوتها للفاعل فيقوا لما تعلق فيخرج جاء زيد بجئة فان الهيئة لم يثبت لزيد من حيث
انه فاعل وانما قيد ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات الماخوذة مع صفة الفاعل بل
الذات في وقت الفاعلية وانما قيد فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعل وهو ان يتحقق
تصحيحا بانه يبين كون الفاعل عليه في وقت خاصا لا انه ينتقض التعريف بالمفعول
والمفعول له والمفعول معه اى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل
او المفعول النحوى بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به نحو ضرب
زيد عمرا راكبين نحو لقيته ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا كانت حال الفاعل
او المفعول فلا بد من التفريق فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منها بجنب صاحبه
وقد ذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء ضعيف جعل حال المفعول

قوله اى لا ظهر نظر لانه لا يصح مثال الاول لانه لا يجوز النصب تامل

جنبه

بجنبه وناضر حال الفاعل قوله او يبنى على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع
المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوثق بما هو المشهور قوله من حاجة
الى تعميم الفاعل والمفعول لا يخفى ان المتبادر من نفي الحاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
دخول احد الحالين فيه لا يصح استثناء قوله لدخوله وقع حالا عن المضاف اليه عنه
واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد من الوجهين انما يصح اذا المحقق ان نذهب النحاة
الى الحال عن المفعول مطلق ولا يتقيد بالمفعول به تحقق او مؤولا مثلا يجعل الضرب الى الحال
في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بتاويله باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار
قائما مثال للمعنى الملفوظ لكن رد عليه شرح المص انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله
فان مفعوله زيد اي انظر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
... لما يدل النظر ان الاشارة المستنبط منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة
بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة بل لحكم فتدبر قوله وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو معناه وخرج اسم الفعل
عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشيخ فالاولى ان يفسر معنى
الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معنى المستنبط وعلى كل ما يستنبط فان ان
وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل لها وجعل حرف النداء منه
... ان لا يكون المنادى منتصبا بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى حرف النداء وهي
... العامل المعنوي عند المص ومما يجيء عند النحاة والترجي وخالفهم الشيخ الرضي
... على تقييد خبر ليت بالحال الا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة
ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت قال مخصوصة ... ولجميع الصور لان ذا الحال
في جميع الصور نكرات مخصوصة غير ... التقابل بينه وبين ما في المخصوصات قوله
ان جعلت ... حالا لان كلا منها ... لو جعلته حالا من المستتر في حكم فليس مما نحن فيه قوله

او بعد الا انتفاء النفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة

فيه مستغرقة فلا يقابل بل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حال ومنهم

من قال فاصل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله

في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يصح والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب

عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكب صح تنكر صاحب الحال فيه مع الاحتمال وصفها

لان الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصححات

كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منه الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما ونحوا

نقض النفي فالصحيح الاستغراق واما من قال لا شيء الا لجواز وقوع النعت بعد الا

لقوله فرية بلا قرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هي الصفة المعنوية تقسيم

المبتدا والحال قوله وارسلت اليك اورد اشد توقانا للمنفق الا

ليشدوا في تماشي في المحاورات والنحو ليات ولم يورد الاول على وجه

بشعرا لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لان الانشاد شائع

في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك به وقد وقع في شعر البليغ قال صاحب القاموس

لنا دار رواية لبواك اى اورده الى حبيبا والاصل عراكا وقول اذ ولم نعير

المصدر نهذا كلامه ولم يرد بها كتب في الحاشية الذوق والمنع قوله ولم تستنق على النقص

كتب في الحاشية الاشتياق الموت والنقص ما يعيب والعلة والنقص بالمعجمة المفتوحة نقص

الرجل نقصا اذا لم يتم مرا ده انتهى في الصراح نقص برا دتمام نا رسيدن وبه اثبات

وكان المراد بالارسال البعث او التخلية اى انطلقوا في دعلت لم

قوله ثم رد صف عنه مجهول قوله من العلق الى الحوض كتب في الحاشية العلق ما حول

الحوض والبئر من مبارك الابل والجمال كى المناخ يعني جاى خسم فا باتيدن قوله

ورد به وحده كتب في الحاشية الوحد منفرد وحد لحد تقال وحد لحد وحدا وحدة

كو عديد

كونه بعد عد وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وصفه لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر

ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية بضم الجيم والجهد بفتح

الجيم ومعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمه الطاقة قوله متأولا اي كل واحد

من كذا قيل هذه كذا مختصر نحوه بل هو احق بان يذكر والاظهر ان المراد نحو الحال المعرف

باللام من المصادر وغيرها نحو فررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض

ونحو ادخلوا الاول فالاول اي مترتبين الاول فالاول ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها

نحو جاء الرجال ثلاثتهم الى عشرتهم فان هذه الالفاظ التي هي مضافات الى ضمير ما تقدم

منصوبة ... اي زيد لو وقعت موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين في الطرفين تاكيدات

لما قبلها ثم معربات باعرابه ولا يبعد ان تجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحو قوله الجملة

نكرة اذ هي لا تؤخذ من اقسام الاسم بل هي ماؤلة بالنكرة تجعل الحال وكونه مضمون

الجملة اي انه المعرفة اي له التطرق قوله احدى انه حصر ولا فعل محذوف هو الا

... الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي مشتركة لان الاصل في الحال

الافراد ... على مذهب الاكثر ومن لم ... زاد على كلامه حيث قال

لا في ... او صفات ... قوله اي ... ان الواو ... لم يستعمل

فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فهذا الجمل ... وقعت حالا ... احوالا قوله فانها

اي ... موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي ... ان يكتفى به ... بانه

في ... اجوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله فان كان صاحبها

اي صاحب الحال يعني المفردة او الجملة لا يجب فيه التقدم بل الواو قوله ولم يكن

اي الحال المشتركة اي الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة

ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فيقع ذكره نحو صاحب الحال المشترك

ولا حاجة الى زيادة قيد ولم تكن اي الحال المشترك بينها وبين معرفة ومن هذا الغرض ...

لتقييد تنوين صاحب الحال بكونه غايب فاحفظ فانه لا ضيا فيه قوله لانها في المعنى مبتدا
وخبر فيه ان جعل قائما رجل في الحقيقة قام رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف
وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقدمه كتقدم الخبر الظرف
لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله وللالتباس بالصفة في النصب
ان لا يقيد لتخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بالصفة ولا بالاستغراق نحو رايت
غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس
بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال على عاملها مثل زيد قائما كمن وانما
على حد شيئين غير متميزين بالعبارة المختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما
متعلق كل حدث صاحبه والا لزم التقدم على العامل الضعيف في التشبيه كما على
قام بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به ويتعلق عامل المشبه القائم
المعقود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر
صدر الكلام ولا على الفعل المصدر بحرف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصولة
ولا على افعل التفضيل في عدا بسرا اطيب منه رطبا فنون قبل زيد قائما كمن وقاعدا
قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار الحكم
بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفق والآخر مختلف فيه لا
العبارة اصلا ولا يرضى به المستدرك في الاستعارة من دلالات الكلام
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا ظرف فانه يتقدم
في الجملة وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد
ان العامل المعنوي كما في شأن الظرف في عدم التقدم عليه اصلا كذا العامل الفعل
والمشتق ايضا فان الحال تتقدم عليهما مطلق تخصيص الحكم بالظرف مما لا بد له من
قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق فان مورد خلاف الظرف

على هذا الاحتمال متعلق بقوله يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا
كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف واقعا في العامل المعنوي فنظرا الى ان
الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن فيه ظرف او شبهه من الجار والمجرور
فاذا لم يرد في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله
فالمراد هو الاحتمال الثاني لانه لان الا يصح استثناؤه عن العامل المعنوي لان المستثنى
الذي لغة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن
ولا على العامل المجرور فالمناسب الاوضح ان تقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا
على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز
مطلقا عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال
[illegible] يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فيقتضي جواز
[illegible] عدم جواز تقدم ذي الحال ويمكن ان يعتذر بجواز تقدم ذي الحال
[illegible] هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ قوله والكل تكلف وتعسف اي
[illegible] ومفعول ومفعال والاستثناء وبالكافية واشتراط فيه غير سديد لانه يحتمل
بتقدير موصوف مؤنث كالبيدة ونحوها واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الحكم
في اما كون الثالث تكلفا فلانه اثباته مصدر لازم معلوم واما كون الثالث تعسفا
فلانه كانه مصدر لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان
الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة في باب الحال
الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاءني زيد
رجلا بهيا ومنها ما يقصد التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي شجاعا او شبيها ما ومن الحال

اي لو نعت اثنا ة و و ربما والضابط ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من الاجزاء الجزء

قسطا وتنصب في ذلك الشرط على الحال وثاني بعده بجزء تابع بواو العطف او بدونها الجوهر بعيت

نعيره من بر رسم هذا احد الاقوال بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا

لم نشترط فيصح ان تقول في جاء زيد رجلا بهيا انها حال لان صح او خان قوله لان المقصود

بيان المشبه وهو حاصل به فان المقصود من النعت ايضا بيان المشبه ومع ذلك اشترط

فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وصفه لغرض المعنى فيصح ان يكون الحال ايضا

كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على المشبه وليس الغرض من وضعه ذلك قوله هذا بسرا اطيب منه

وقد يعمم هذا في القاموس قوله ولا حاجة الى ان تؤول البسر بالمبسور [illegible]

الصائر بسرا وجاز ان يراد بطيب الصائر رطبا كما جاز بمعنى الصائر ما عليه رطبا [illegible]

صفة النخل فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم

المصنوع اذا لم يوجد في المشتق لما ذكر مقصود وهم يحصل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتو

على وجوه مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به ولما قوله

من البسر الى النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة النخل فتوانما يصح اذا كان هذا اشارة

الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا

من غير تأويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والتوجيه ما قدمنا

فتدبر قوله لكنه ما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الا نظر ما كان المستتر بالنسبة

والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون اشارة الى التمر اي بسر فلا [illegible]

الى البسرية فانه فليكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب [illegible]

هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاتم قوله ويكون الجملة قال الشيخ

الرضي قد تقع الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم

تقديمه مقام الحال ونحوه الى [illegible] ذلك [illegible] ابتداء ذو [illegible] اي انتقد

ولو بين

ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهما مقرونا فنصب
بها ابخراج انه لتعليلها الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء
بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو وحوان
فلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية وفي حكم الجملة
المصدرة بليس لانه لمطلق النفي والاصح ولا يدل على الزمان فهو كالنفي داخل على الاسمية
وقد يجعلوا الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وقيل
قوله المضارع المثبت حال المؤكدة فشكه كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما
وكذا الجملة [illegible] بلم ولما لانه الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا
خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل في الحال
[illegible] حذف الفعل لا في الحال [illegible] حذف الفعل وشبهه كما سيجيء اراد في نظائر
المتكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال [illegible] من الفعل وشبهه ومعناه ومثال الحال
المطلقة [illegible] هذا السلطان بها ولا [illegible] في حسن قوله وقد يقع حالية والمراد بها
الراشدين [illegible] المؤكدة [illegible] حال تحقق الترادف والتداخل [illegible] في ليس [illegible]
كما اذا كانت صفة وقد حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين
الزيادة [illegible] او غيره [illegible] او نحو بعته بدرهم فصاعدا والمستعمل [illegible]
الزيادة في الصعود [illegible] قوله والمستعمل قد للعامل بخلاف المؤكدة فان مثلت المؤكدة التي
[illegible] وفي الحال نادرا تبعية العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة [illegible]
[illegible] عامل بالحال [illegible] فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي حقيقت ابوه [illegible]
الحق [illegible] من انه لا حاجة [illegible] الا بمعنى حال كونه عطوفا ثم يصح ان يكون
[illegible] عطوفا لكن [illegible] منقول ثان لا حال ووجه الدفع انه احتجه في تقدير احق

وقراءة بعض
القراء فصاعدا

ابدا بحذف المضاف لظهور المعنى واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا ينبغي ان يكون مؤكدة
اى موكدة اما تحقيقا او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له فلا يرد ان الحال
الموكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المصنف بمعنى شرط وجوب
حذف عامله تعليقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من ان يؤكد الجملة الاسمية
والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تخلف لا برضى
صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تعالى وكانه يريد منه فان اردت له اى فلليته وانه [illegible] مضمون جملة احترز
عن المؤكدة لبعض اجزائها اى ان يريد ان رسولا لا لمؤكدا لا للارسال لا [illegible]
اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله [illegible] اريد
معنى اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو ان بعثه الله من الخلق بكتاب او شريعة
فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله مؤكدة ولا يبقى من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان
مضمون جملة اسمية فائدة قيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون
ث يد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية حاكم [illegible] لا اسمية
ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يتقدر في الله شاهد قائما بالقسط ويكون التقدير فيه
مع وجود ما يعمل في الحال طرد الباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز وقد يقال له التبيين
والتفسير والمميز على صيغتين قوله اى الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اى الاسم
عن نحو فعلت اى قلت برفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالحال
في حسن زيد ابا اى حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه وجه بالنصب
لانه يرفع الابهام كونها مع انه ليس تمييزا عند البصريين للتوريث المانع [illegible] كونه تمييزا
بل هو شبيه بالمفعول وكذا بنحو زيد راكبا ونسيت [illegible] ولم ابكه بالنصب [illegible] ان
ليست تمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى [illegible] في

والمني

بحث التمييز

والمنّ كما يقال منّ ومنّان بالتشديد على ضرب من التجوّز ولا يخفى انه تكلّف لا ينبغي ان يرتكب
وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين منوين ومنّين ولا وجه لحمل الوجه
شبيها بالمفعول دون هذا الاختلاف فالاولى ان يفسّر كلامه بما ذكره الشيخ وادّعى اشتهاره
وجوب تنكير التمييز في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام
عن المعنى المراد وهو الموزون وليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وههنا اشكال
لم يوجد له الى الآن الجواب ودفعه بان زيتا رفع الابهام المستقر في ما وضع له
الرطل وهو ابهام موزونه دون الموضوع له والى اخذه لئلا يلزم كل فانه من خواص
الافراد لكن المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا تعذّر الحمل باطلاقه والتعذّر بين
لانه لو كان على اطلاقه لما ذكره وبعد فيه ان الكامل وهو الثابت في الوضع و
من قال عصام ان الثابت قد يقال في مقابل المعدوم وقد يقال
في مقابل الحادث والمراد هنا الثابت في الوضع ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع
او بحسب الاستعمال فلا منع من تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا
ابهام في جيب جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلّف حمل الثابت بالتعريف وتقديم
جارية وانه باب من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما قرره ولو فسّر المستقر
بما هو ثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في
قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رأيت جيب جارية فان المقصود بالتبيين المعين الا انه لزم
الابهام من غير قصد فازاله لكان حسنا ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه
يلزم ان لا يصح جبّة ازرجلا على انه تمييز كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصح كون
جيب جارية غير مبهم لانه استعمل مجازا بلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف
في المبهم بحيث صار موضوعا له يصح التمييز عنه وكذا في ذا اراد اسم هذا
بعدها في المبهم عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان

وای لبیان ثبوت وصف فی شی لانه برفع الابهام عن الوصف ووضع التمییز لرفع الابهام
عن نفس الاسم وبیان انه من ای جنس نحو رجل عاقل لبیان صفة العقل فی زید ورطل زیتا لبیان
ان الرطل کائن بجنس الزیت وذلک فرق واضح لا خفاء فیه الا ان حیث حمل الذات علی
الجنس ولو ارید بالذات ما یقابل المفهوم یصح وکان اوضح فقال فی رطل زیتا ان فرد
الرطل مبهم لا یعلم انه من ای جنس فلما قیل زیتا بین ذاته بانه من جنس الزیت وبهذا یشکل
بخروج تمییز [illegible] صفة [illegible] فی رب فانه رفع الابهام من الصفة فان الوصف
من وضع المشتق للمعنی الا ان یقال التمییز اخرج الاسم عن وصفه الذی یعرض المعنی وجعله
لبیان الجنس [illegible] فانه فی قوة قولنا طاب شیء منسوب الی زید فیه ان [illegible] مقدر [illegible]
والاستغناء بتقدیر رجل والمضاف عنه یتجه علیه انه لا ینبغی فی زید رجلا فان الرجل
عین زید لا شیء منسوب الیه وقد اشار الرضی فی قوله طاب زید نفسا الی [illegible] جعل
زید بدلا [illegible] به ما یتبین الجملة [illegible] المفرد ما یتبین به [illegible] وکانه اراد [illegible]
بقرینة المقابلة وفیه ان المفرد [illegible] فالمقابلة [illegible] ان یراد ما یتبین
فی جملة او شبهها او اضافة [illegible] علی [illegible] زید [illegible]
من انشاء المفرد والمقدار [illegible] المضاف [illegible] الترکیب الاضافی [illegible]
اما تحقق فی ضمن عدد وجعل ظرفیة العدد للمقدار من قبیل ظرفیة الخاص للعام [illegible]
من ظرفیة المدلول للدال فان المقدار مستعمل فی عدد وفی غیره فافهم [illegible] فان الرطل
نصف المن لوقی [illegible] المنا [illegible] الف فان [illegible] وهو
من المن بالتشدید [illegible] وکالکیل [illegible] ان [illegible] مکیال ثمانیة [illegible]
[illegible] مکیال [illegible] صاعا ونصف او نصف رطل ای ثمان اواق او نصف [illegible]
او ثلث [illegible] والکیلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل [illegible]
اثنتا عشرة اوقیة والاوقیة استار والاستار اربعة مثاقیل ونصف والمثقال [illegible]

ودرهم [illegible]

ومثقال سبعة دراهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان

والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم

والاوقية اثنان واربعون مثقالا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث

او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك

فوجدته صحيحا نقلت عبارة ذلك من القاموس وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاث من

العدد والانقدة مشتمل العدد وايضا والاولى ان يبدل عنوان بحث بعنوان مراد قوله

من التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ونونه بما يتم به المعدود ما يتم

المعدود بمرتبة التمييز والا لوجب التمييز على المعروف باللام الف بقي ان من اقسام الاسم التام

للتمييز اقسام نسبة كما سياتي وانما الشروع لاستيفاء اقسام الاسم التام ودون المقدار

ثم تخرج على ... اقسام الاسم التام وهو اشارة اليه بقوله ثم ان كان بتنوين

... ولا يخفى انه لو لم يتصل من هذا الحكم واستيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في

ولان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون

غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في

ركبتا تك فان الحب اضيفت الى الرمان ثم الى الحامض لانه يقال اذا لم يكن الحامض حب رمان

... حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى الحامض ...

هذا كل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد ... فاذا تم الاسم بنفسه

قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا ونعم رجلا زيد والله خيرا

... اي الراقود فلا ان الراقود من القاموس الراقود دن كبير او طويل الاسفل يسيع

داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل المصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا

وهو ما تشابه اجزاؤه اي تتشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه وجزؤه

ولكن ان تجعل نسبة مضاف الفاعل ومسندا اي فيه ما ذا جزؤه ومفعولا به و...

لانه لا يجوز فالاولى الاقتصار على الوحدة في بحر واحد من التاء على القليل والكثرة في الجمع

اذا قصد الانواع يجرد عن التاء واذا لم يقصد نحو كم التاء قوله طاب زيد جلستين منصوب

جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما يقال طاب زيد جلستين دون ان يقول

نوعين لانه يكفي الخاصة في كون نوعين للعدد بخلاف جلستين بالنوع فانه لقصد الافراد

لا في نوعه اذ لم يقبل التمييز على النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فيصح

ما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلام عن كونه جنسا فلم يبق ما نحن فيه

نظرا اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت هذا الادراكة او الثانية بعد المقتنا

بين الجنس والواحد فلانا في كون الكلام جنس شامل القليل والكثير من انواع [illegible]

واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب فان رح اجاب

على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله ويمكن ان يجاب عنه [illegible]

حصص الجنس بعد بعدا ومع ذلك الاولى ان يقال اذا الجنس بدل الحصص لان الحصة

لا يطلق في المعنى الا على النوع الاعتباري الذي يحصله التقييد من اخذ المعنى الكلي

مع الاضافة الى معين ولا يطلق على النوع الحقيقي قوله ويصح في غيره اي غير الواحد

الواحد قد جاوز حد التثليث كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ما فوق الواحد

مع انه لا حاجة الى ثلث لان المصنف لم يذكره في حد المفرد والاضافة الجمع فلا يجوز

الا بدل انما يا صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لو لا الافراد وبتوسط ويصح في غيره

الجمع لكان مستحقه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والمحتمل ان

المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المميز والمقدار الظاهر ان الضمير

راجع الى المميز والمقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمميز والمقدار مطلقا

قوله او المعنى ان وجد التمييز لا يوجب لجعل كان في توجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة

وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان

٨٩

وجعل التمييز منتصبا عن تنوين المبهم او نونه ركيك جداً والجار ومن قوله جازت الاضافة
اضافة المتلبس بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه على الاعراب مشاركة
ضمير يغني ذو ان كان في المرجع والمضاف يتبع في ذكر ما اسناده بالعطف ثم فاده مستثنى
للتراخي في الزمان بل التنافي وسط الممكن في ان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز
قوله لا يعلم انه اراد عشرين رمضان بعد ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان
كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب
تنكير التمييز في الاكثر فيجب ان يقال مثله لا يبعد نظرا لانه في صورة الاضافة الى التمييز النكرة
... صورة الاضافة الى غير معرفة غير مصروف فالا ان يراد اليوم العشرين
من رمضان لكن سوق كلامه لا يساعده قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع
للاصل ... بالتنوين مع اسم خاص يكون اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاسم الاصل عليه ثم
مريدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة
ذهب اقول ... تعريف التمييز يتضمنه ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذات
قطعة الا ان ... انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ... من موجبات
اعلم ان الخفض اكثر في الثاني في مثل قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الا ان يقال
ان قوله عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف ورفع ... الابهام
عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب زيد ... فان النسبة فيها على ابهامها
من الطيب انتهى قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر قوله وكذلك كل ما فرعه الفعل
يتصل بما سماه الاضافة فان فيها معنى الفعل وليست بمشتقة بجملة بل جملة واعلم انه ...
وهو اسم الفاعل ... والمراد هو اسم ان على ... فاعله وهكذا ينبغي ان ... اسم

الفاعل

والمنقول والصفة المشبهة ايضا بالست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك

والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمثال

هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل

ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وههنا كناية عن فعل الممدوح

الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون

التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله في الله فارسا وقولهم

ولله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق التحقيق

الملفوظ ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بذلك ليندفع

ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه

لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط بهذا صار معناه ان يكون قوله والا صادقا على

زيد نفسا فبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا الباقي به وفيه نظر لانه انما يحتاج اليه

في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واما لو حمل على الامكان الخاص كما هو المتبادر

فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم لتقييد الشرط وان

التميز لا يكون محتملا الا لكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا

في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وح ذكره

نحو على قول المصنف والا فهو لمتعلقه اذ ليس فيه فائدة تامة لان التميز اذا لم يصح لما

يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزال الاذكياء وقد حققت فيه بتوفيق

فضل اكرم الاغنياء ونقحت عبارة المصنف بحيث لم يبق عليه شيء ولم يرد

وما قيل لكن جعله من حيث ليس شرحا على الكتاب فلو ظهرت به جنية ومع ما لا يخفى

الجواب قوله بان يكون تميزا برفع الابهام عنه فيه ان الابهام فيما انتصب عنه

بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله

قوله المتعلق زيد هو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة دون نفس زيد
وقوله اي الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه هو حين
كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا
بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن
قوله فيطابق التمييز فيهما اي في جانب الظاهر الضمير منهما اي التمييز المذكورين فيبقى
حكم ما كان نصا في التمييز فيكلف في جمع الضمير حيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه
يبدا قوله اذا اردت ابا واجدادا له اطراد ابا لا جدا او ما فوق الواحد قوله
(الجنس) تفسيره او تعيينه لا يلزم ان يثنى ويجمع الجنس هذا ينافي ما سبق من ان تثنيته
وجمعه لا لمعنى وقصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتج
الى ... بل التعيين يجعل الانواع ما يشمل الافراد بل اتجمل انه لما شبه ...
بيانه قوله والواو بمعنى مع والطيب مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصحبة
وحصل بها الاي اي ما انتصب عنه وما يتفق منه التعجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان
فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكانه وجه جعله فاعلا انه ... ولم يثبت فاحتيج الى أو الصحبة
جعل الخبر فاعلا معنى ... او ... من بيت العنكبوت فاثبت الذي ما هو احوج الى
ثبوت قوله اي كانت الصحبة حسنة له مع مطابقتها ابا ويعني الطيب يصح ان يجعل
منصوبا على ... ويصح ان يجعل منصوبا مفعولا والاول اظهر بسبب في الكلام وسياقه لان
جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصحبة مطابقة له وان صح
الكل ويكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول لا الى الفاعل قوله ولا يجوز ان يكون
للمعنى اسم الفاعل لا معنى للاتصاف ... كونه بمعنى اسم الفاعل مع ... يجوز كونه مفعولا
في التوجيه ... قوله واحتملت اي الصحبة المذكورة الحال لا معنى لظهور الاحتمال في الصحبة
والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زاد من

فيها زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة
اذا كان مما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي والمراد المقتبس منه عشرون
منه درهم وكان الله معه حيث صح تجوز دخول من على مميز لم فلو كان يجوز دخول
من على التمييز عن الذات المذكورة لما لم يختص بهذا الحكم فتأمل قوله لتأييد التمييز مثل
زيادة من لتأييد احتمال الحال او زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال
قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق في مثل ما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل
او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول
فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق
قوله او اجعله لان يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب نحوي
معنوي بهذه الجملة فبهذا الاعتبار ربما كان فاعلا له في الاصل المعنى لان نحو تفقأ الاصل زيد شحما
تمييز منه لما لا يتم لتضمنه معنى الابتدار ونحوه تمييزا عن نسبة الابتداء لعدم احتمال سوق
العبارة اياه والا لكان او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الكون ماء فمن بني
الكلام على تعيين المشار اليه فقد فتح في تصحيح كلامه عليه قوله وفيه بحث لان البحث دائر
بين وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقة لو رد الفعل المذكور الى المتعلق
واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تحرجوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد الى ما لحق
الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز لا قاعدتهم المشهورة ان التمييز
عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل نحو فجرنا الارض عيونا قوله فانما يكون
ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول في كلام المص مم
لانه ان اريد بالفعل نحو والفعل تقييدا ان خالف الفارسي والمبرد في تجويزه وان اريد
الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم تقييدا ان خالفهم في جميع ما شبه الفعل قوله وكلاد
نيف فيما رواية الجمهور وما كاد وتفنى الله اعلم قوله المستثنى في المصادر ان الباب

يدل على ذكر اثنين مرتين او جملة شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء
من قبيل الثاني [illegible] لان ذكره ثني مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا وكذا ان نقول
بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين شيء داخلا في الحكم وشيء خارجا عنه قوله ولما كان
معلومية بهذا الوجه انسب المفتاح يشعر بانه يمكن ان يكون المستثنى منقطعا فيه راي المحقق
الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصرح بانه
ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنقطع فلا يمكن ان يعرف المطلق اولا
فلهذا قيدها ولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان
[illegible] الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى قوله هو المخرج بسواء كان الا في اقل او الاكثر
او في [illegible] قوله من متعدد اي من المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد من
المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا من حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه
بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاء القوم
سوى زيد فانه ظرف ملغى وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد
المخرج منه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد [illegible] المحلي
بالعرف وكذا ان المراد وسواه ولكن انه زيد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد
جميع المتعدد وينسب الشيء اليه في [illegible] بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب
هذه النسبة المتعلقة بالاعتقاد ولم يرد بها النسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة
ليحكم [illegible] شيئا ثم تغيير الاعتقاد وهذا غاية ما يتحمل في تحقيق المقام ولا يخلو في الكلام
لحقيقة الا ان طال الكلام والله يحكم بالصواب لا لما [illegible] اجلى الا انقسام قوله يعود الى كان
ذلك المتعدد لفظا اي منطوقا جعل حرفه لفظا او تقديرا متعلقا بالمتعدد باعتبار كونه
مذكورا او مقدرا ولكن انه يجيد متصلا باعتبار كونه متعدد الباعث [illegible]

مطلق

بين يكون والا على متعدد وصرحًا وكونه متعددًا باعتبار التعدد بان يجعل متعددًا ابتداءً

نحو اشتريت العبيد الا نصفه فانه لا تعدد في العبيد الا بجعله في تاويل الاجزاء او ولكن الجعل

متصلا نحو جاء المستثنى كما يكون ملفوظًا يكون محذوفًا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اى بعد الا

واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضاف الى ان مشددة قوله في كلام موجب

ليس منفي اما هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب غير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام

الموجب اما بان يكون قوله بان يكون تفسيرًا لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى

ويسمى ما يقابله كلامًا ناقصًا قوله لان الكلام في كونه منصوبًا مطلقًا الفارغ لا بد من قيد

تام لتم الفائدة قوله الفعل المتقدم اذ معنى الفعل بتوسط الا بعض المصادر

القوم اخوتك الا زيدًا ولعل الشارح لم يلتفت لعدمه ونوقه على المثال وجواز ان يكون

مصنوعًا قوله او شبهه لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلاف

الثلثة مشتركة في وجوب كونه بعد الا فقوله بعد الا متعلق بجميع كان وهو قوله

في كلام موجب قد يشترك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد

بقيد متقدم مشاركه في القيد لا يرد ما قيل ان الشارح عطف على قوله بعد الا لا محل نظر لانه

يوجب ان يجب النصب المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني

القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا وبعد هذا يرد ان

ايضًا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال او كان

منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او قدم ما يستثنى قوله اذا كان في كلام موجب ونحوه

اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يباين الآخر

ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه ايضًا قوله اى المستثنى منصوب اضافة نسبة

الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا

منوط بسواء كان متصلا او منقطعا وهى كلمة في وقوع المنوط بعدها وان حرف

وان كان نحو ما جاء القوم حاشا زيدا او ما يعني لكن قالوا انها ان جعلت بمعناها نصب لكن الشبه بالفعل كونها محذوف في الاغلب بخلاف في القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقالوا قد يجيء خبرها في ما لم يذكر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ورده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم اي حكم الكلام الموجب قوله وفي الاكثر يستعمل منصوب قوله اسم يصح منه فيتعدد اذا كان او غيره متعدد نحو جاءني زيد الا عمرا قوله او الى بعض متعلق بالمستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى البعض منكرا لاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قيل الى بعض نكرة لا نحو ما جاءني القوم خلا بعض منهم ويلزمه عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تحت حكم فعل يعني البعض يعني الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهي في محل النصب على انه الاحسن ان خلا في تقدير زمان حذف اي زمان خلا زيد كما في ذهب وقت خفوق في المعنى ما خلا قوله اي النصب بها انما هو في الاكثر لا لكن [illegible] الاثبات اي تحمل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلاف ما جاء رفعا النصب قوله تقديره خلو زيد وعد وعمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى الجائي او الجائين والبعض قوله اي وقت خلوهم انه خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير خلا الى الجائي في الجميع كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل لم يذكر منه احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحته وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى اي كان زيد عن الجائي لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز وقوع الضمير الى المصدر

وجه لما ذكره الرضي من ان فاعل خلا وعدا عنده النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في قولك جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل انتهى ووجه الدفع ان المراد اي بعض كان لا بعض معين ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه يستلزم مجاوزة الكل وخلوه

ثم لو جعل زيدا صفة فالبدل على فيكون التقدير ليس الحي الا زيد فيفيد المقصود لكنه خلاف
لفظا ومعنى فافهم قوله ولا يتصرف فيها ولا يتغير الا يكون الا غيره من ان يكون وما كان
ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا اخفاء في نسخة هذا
التوجيه اذا ابن الحاجب في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا والا صفة لا يقال
في محل واقع بعد الا فلو كان كذا فيه فيجوز فيه كما نقله الشارح فنقول يعني بعد الا
بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وما يتعلق حينئذ العجب انه قيل توجيه الشرح احسن
المعتصم بان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان البدل منه في حكم التنحية لا الجل في المقصود
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب ولا يخفى ان الاولى
ان يجعل هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه ح لا بد ... ضمير
المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له
فيجب الانفصال وان نقل المستثنى هو منه لا يقال احترز عن التقدير قد يلبس ضرورة
لانا نقول التقدير قد يلبس قوله اهون من تقدير الضمير العايد الى الموصوف وفي قوله صفة
لكلام غير موجب بحث لانه صفة ثانية لكلام قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا
متقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد صفة اذ عادة العلماء استثناء الخاص من الحكم
الحكم العام المتقدم المنافي بحث لا العكس فعدم التقييد بهما يوجب زيادة على الحكم
ولا يستغني بتقديره اخراجه من هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم
المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما او قوله او
بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه
فعلم انه من عموم ما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الا وجه ان يقال
اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولم يكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقدم البدل
ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا ابدال الغلط ولا يكن الغلط في الاسناد

مما ذكرناه

لان مبناه على الرؤية كما تقدم فلهذا لم يحتج الى التقييد باخراج المنقطع والمتقدم على المتبادر
من قوله ذكر المستثنى منه ما هو اثبات يعني في ذكره فاستغنى به عن التقييد باخراج المستثنى المقدم
ولا بد في هذه الصورة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه
مثل ما جاء القوم اليوم الا زيدا في جواب ما جاء القوم الا زيدا فانه في ما بين الصورتين
البدل وجاز النصب ومن هنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى
وقال هذا التقسيم قوله اعراب البدل بالاصالة اراد بالاصالة انه ليس تابعا بل التبعية قوله
ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر
فانه ايضا قدرها كناية عن الاعراب برفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان
عامل المستثنى منه يشكل بقولك ما مررت الا بزيد فانه يعرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل
المستثنى مثل مستثنى معرب على حسب مثله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال
الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه
لا بعامله وعامله المتعلق بواسطة الا لا يكون قال وعامله المتعلق بواسطة الباء فتدبر
قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ ما حذف فيه اي رواه وجعل الضمير المجرور
ويمكن ان يستغنى عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصف المستثنى بحال متعلقه فيكون
المال المفرغ عامله وان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا
والعامل مفرغا له قوله وهو اي الحال ان المستثنى يجعل الواو للحال ويمكن يجعلها للعطف
ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطف على غير مذكور وعلى اي تقدير
يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى
والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى فيه يصح عدم الذكر في الموجب فيصح جاءني الاستثناء قوله الا ان يستقيم

المعنى

بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستغنى عن تحوي الكلام اى لا يوجب على حسب
العوامل فى الموجب فقال من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فايدة صحيحة
يعنى ليفيد الكلام فايدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فايدته من جعل الكلام
صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفى
على ما سنحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل ليفيد قوله نحو ما
حيوان الا انسان لا يصح هذا الحكم على سبيل العموم لانا نمنع قوله الا ان يستقيم
قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انى وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا
البحث من قبيل وضع الشيء فى غير محله قلت قال بعضهم هذا ان الاعراب على حسب العوامل
فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اى بيان
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو قوله اذ يفيد ما زال يفيد
الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على التامل فى بيانه وما يقال ان
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات ونفي
اى ودوام الحدث فان الاثبات جعل النفي ثابت والاثبات يفيد الدوام وابن زال
الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان النفي فى حيز النفي عام فمعنى
وقع الزوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت
قوله لان نفي النفي اثبات اى بحسب العرف لانه لا يوجد بين النفي الا للاثبات
فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات اى يستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي
لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يحتاج اليه كذلك فقد غفل قوله فيكون
المعنى زيد دايما سواء الدوام المطلق بل ما هو فى مذهبه قوله او يجعل
ذلك على ابى لغة فى نفي صفة العلم واى بالغة فوق ان يقال الممكن فيه جميع الصفات
المتقابلة الا العلم فيجعل اسم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر

البدل لا

٩٣

لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينهما ومنها بحث الاعراب

على حسب العوامل وتمام الكلام فيه ان التحقيق يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل

بوشرك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه

عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا تضربه عشرة دراهم الا درهم

[illegible] قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله

فعلى الموضع يعني اي حمل البدل على الموضع اختيار فوق الاختيار في حمله على

اللفظ في تمام [illegible] في كثير من المواضع فان النصب في الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا

لا بالنسبة الى البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيء فلا ايهام

[illegible] فيها الا زيدا وقد يتقوى خوف الايهام الى امتناع النصب لهذا امتنع في لا اله

الا الله لان ايهام البدل [illegible] على اللفظ ايهام الكفر ومن قصد التقرير [illegible]

[illegible] قوله قيل انا ومثله به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم

استثناء الشيء من نفسه لانه منع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم نوجب ايضا بحمل التنوين

على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد الا بعد النفي قد يمكن ان يكون

المثال انا فيها او من تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد

الا [illegible] وكذا [illegible] زيادة من الاستغراقية لا تزاد على اصل المخالف والاظهر ان المصنف

جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلامه قوله لانه لو ابدل لصح

[illegible] اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل عمرو عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل

لا بد من الرفع والنكرة لانه معرفة كما هي انت واحد تعرف قوله وما ولا لا تقدران

لا حقيقة اذ لم يكن البدل [illegible] فذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف

والبدل مقدر قوله وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وبرائه

حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فانسحب اليه

وامكان توجيه قوله لا يقدران على ايهما شئت وانت رأى ان العبارة اقرب
الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قوله المقدم عاملين بل يوهم جواز التقدم
غير عاملين قوله نحو قولهم ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت
عاملها لكن يبقى تقدير على اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا نغير
معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير معنى
فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم لا التي [illegible] الاول
المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب
وابنٌ قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه وثبوت فعليتها
حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليه [illegible]
وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعدها
شاذ ولا عادة بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح بالاختصاص قوله في الاكثر به
قوله ومعناها تبرئة المستثنى فلا يستثنى بها الا ما ينسب اليه سوء قوله اى برأ الله
تنوين فاعل حاشا ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد
متعلق بالفعل المذكور وافضا اى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى
اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأ الي زيدا [illegible] جعل
الي وانشاء عنه بمنزلة تبرئته اياه قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما
ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاء
الا زيد فقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا فكان الاحسن ان يقول اعرابه
غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعراب [illegible] اعراب المستثنى بعينه الا انه كان
المستثنى بالا عارية قوله فيه خلل نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز
هذا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين قوله حكمه

95

أي منكّراً لا يعرّف باللام يشعر كلامه أن المنكر احتراز عن كل معرّف مضافاً كان
نحو جاءني اخوة زيد الا عمرواً فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني
هؤلاء الا زيداً او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفي خسر والاوجه
انه يجب جعله تابعاً لمنكر يصح جعله صفة لان غيره لا يصح وصفه به فكذا الا المحمول عليه
[illegible] نحو جاءني رجال الا واحداً لا فائدة في الا الاستثناء لانه لا يعلم انه
[illegible] الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فيكون منكراً محصوراً
قوله ولو كان ناصرهم غير المصنف اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان المنصوب
بتوكيد لا يجعل الا على الحمل غايته فهذا النعت المضاف اليه النعت اهتمام وترك فيه
غايته وتسامح في حذفه فان جعلت هذا النعت المضاف الى حيز الاصفة في جميع محصور حيث
قال وينعت غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وترك حتى الضعف
والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل الاستثناء له فيه ضعيفاً والفصيح في وصف
المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغيره ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره
يستثنى الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء قوله وتعذر الاستثناء لعدم دخول الاسم
في الاسم يتبين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل
على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقاً فينبغي ان يقول وعدم خروجه منها يتبين قلت
نفي الدخول يتبين اما والدخول ليكن فافاد ما ذكره المطلوب وبعد فيه نظر لان
عدم الدخول يتبين تحقق الدخول بطريق الشك وهو يكفي في الاستثناء والحمل التبيين
مثلاً ماثلاً بل الشك فيه فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة لصحة البدل على
قلت رده المصنف بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي المستفاد من كلمة لو
كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قل واقل وابى ونحوها فانه
ورد في الاعراب وقد رد ايضاً بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه

حيث لم يجعل المذكور قاعدة
بل الحصر وجعل الاكثر ما الا ان
لنا ان يكون ذلك والمعلوم صحيح

يجعل البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الا استثناء فيه قوله لان التعدد يستلزم

المغايرة لان المتعدد غير الواحد فيلزم هذا المعنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان

فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع

بالمغايرة النفي ان كل جزء منه غير ذلك كما انه يفهم من رجال غير زيد يعني ان كل رجل

منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بغيره

فالاوجه ان وصف الآلهة يستلزم بجزء كل منها فلا يكون في [illegible]

انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم [illegible]

بعين هذا البيان فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد وكذا البقرة والوحش

والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس

وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في [illegible]

آخر ان الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذ فان اخوان احدهما وقوعه

كل دون ما اضيف اليه وثانيها الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المصنف

اراد التنبيه على ان البيت مما لم يتشخص عن الشذوذ ولكن لكون الاصنف

فيه شذوذ وكان اتى عن قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شذوذا رعاية لنسبة

بينه وبين معناه فان شذوذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الظرف اي الا

تكون الفرقدان اي الا لو جدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ

مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا فخذ هذا اخرقه من الله فضلا قوله

وعند الكوفيين لا يتعين في نصبها على الظرفية خلافا فان يعني قوله النصب على الظرف

ان اعرابها النصب لا غير وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا الا عن الحكاية عن [illegible]

في بعض الاوقات ثم ما اثبات [illegible] في [illegible] على الظرف

والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصب

في الظرفية فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فتنصبه بناء على موصوفه
الذي هو الظرف قال الرضي ما تقديره اتى بسوى في الاصل مكانا سوى قال الله
اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت لي مكان
[illegible] لم يستعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء
وحيث عن هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء قوله وسيعرفونها
اي اخواتها ولهذا لم يبحث ها هنا ولكان يجعل منصوب ستعرفها اي كان واخواتها
لان كان التي تثبت لها الخبر علم يعرف بعد قوله المراد بتقديمه المسند لدخولها ان يكون
[illegible] فيها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيران اخذ الخبر في تعريف المتن
تعريف لمعنى الخبر فالاولى ان يقال المراد بتقديم المسند لدخولها ان يكون مسندا
واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية
علم بان يكون لاسناد قبل دخولها فلا يهدي التعريف على خبر من اخبارها
وامره كامر خبر المبتدا اي اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني ان المراد
تشركه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر
احكام الشيء وتشريكه لآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا في احتماله كون خبر كان
ماضيا وامسى وظل وبات لا يكون ماضيا عند بعض ويمتنع ان يكون ماضيا عند الجمهور
الا مع قد ظاهرة او مقدرة والتمثيل انما لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان
هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فجوز ان يكون المضارع وكذا
لا يرد انه يمتنع وقوع [illegible] كذا ليس وما دام وما زال ولا زال
وتقدم [illegible] لان مصار للانتقال اي ما يستمر غالبا وما زال واخوات للاستمرار
والصالح للاستمرار هو الماضي والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما مصدرية

لتقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق حتى عد

سيبويه والمستعمل الاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع ومراد في نحوها لكان صالحا

للاستقبال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار ابدا

قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان الحكم لخبر المبتدا ولا تختص

ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا بخلاف اسمها [illegible]

وذلك اذا كان الاعراب فيهما [illegible] الى ان [illegible] كلام [illegible]

ولا بد من تقييد ويمكن دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى عن كون

نكرته مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما

اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من [illegible]

ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان ثمة

قرينة لتعيين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب لفظا و

ويحذف عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان وليس

خبر كان واخواتها بعيد [illegible] وقد سبق ضمائر ترجع كلها الى كان واخواتها ولكان يجعل

الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ويجعل قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم

ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم تشبه اسمه لحيث تسبق المصنف وكذا قيل ولا بد من قيد

وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا نحو ان خيرا فكن فخيرا فانه يجب الحذف ح ومنه [illegible]

هذا العلم والرؤيا لتعيين اي ولو كان العلم ولو هذه الصورة جعل ضمير مثله الى

هذه الصورة والاظهر جعله الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه

بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد مثلها [illegible]

ما اراده او لا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه بقوله الشارح رح فاحفظ هذه

الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله ومنه ان في بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قبل انا

منقوض بقولك ان جئتني راكبا فراكبٌ وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد
جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يوثق به
كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان الباء وقعت في تقدير ان جئتني راكبا لا كان والمعنى الا
اي تجيئني راكبا فانت راكب وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء
[illegible]ده اسم ويجوز تقدير ظرف معه كان يجوز فيه اربعة اوجه اي الوجوه المذكورة
[illegible] الاربعة وقد يتخلف بعض مواقعه بجنس وهو جرّ ما بعد ان
مابعد [illegible] وذلك ان الاصح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر متعدي بحرف الجر
نحو الناس مجزيون بما قتل به ان سيفا فسيف نص عليه الرضي وحكي عن يونس مررت برجل
[illegible] الا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فطالح وربما يطلب بهذا وتغير
عدد الوجوه في مثله الى كثرة والتحرير على ما بينا في الشرح الحموي ولو
اي ان كان في عمله خير او خيرا ينبغي ان يجعل مخرجا اوج الى المعطوف
لا الى الظرف اي بخير او ذلك لطبيعة خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد
المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم
وما هو بصدده ورح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على تعينه وانما يفوت مقصوده
لو جعل الضمير الى الظرف فتقدير جواز فكان خيرا او خيرا اي فقد كان لانه لابد له
من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء والشرائط المذكورة
في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه
بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير صور حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجا عن البحث وكما [illegible] ترتيبا كما شاع في نظر الناظرين اي لا
رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في نحو ذلك

بلا اختلاف في معناه ولانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب اسميا

لينا ولو كان كما ذكره المصنف تبعة للبصريين فالتركيب فعلي واتيانا بالماضي هو

الحق الاستعمال في قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لسلامته من حذف اللفظ

والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقولك لان اما انت ذا نفر فان

قومي لم تأكلهم الضبع بالجيم في الشرطية فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء

من تقدير فعل قبله اي تفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك منه لان [illegible]

المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب منهم استعمالي

وقوله وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظ ما زائدة

وفيه بحث لانهم لم تعد واما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة وقد [illegible]

الرضي ما في حينها ليست زائدة لانه لتقطيع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد

ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجب لحذفها غرض

لمنع زيادته قوله واقتصر المصنف على الاول اكثر الشيخ الرضي ايضا بانك في هذا المقام

حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فقط

قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت

منطلقا بالكسر لم يات من هذا القول قوله اسم ان واخواتها ويسمونه اي اخوات

ان وهو انه او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم

لها فلا بد من بيان ان هذا مشترك بانه لا يتناولها في قسم الحرف قوله المنصوب

لفظا او تقديرا او الا لم يكن التعريف جامعا او مانعا قوله اي نفي صفة الجنس وحكمه لا نفي

يكفي تقديرا لصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف [illegible] وحكمه ويمكن ان يقال لم

بقوله وحكمه اي تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس نفي وجود

الصفة بل نفي حكمه وهو ثبوته للجنس وكان نفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود

قوله والا لم يكن التعريف جامعا او مانعا لانه لو اريد المنصوب لفظا وتقديرا او محلا لم يكن التعريف جامعا لانه لم يصدق على المنصوب المحلي ولو اريد المنصوب لفظا لم يكن التعريف مانعا لانه يصدق على المنصوب التقديري

لا غلام رجل ظريف في قراءة الرجل فحكمك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن اكثره
منه في كون المفعول به وقد وله كذلك نظرا لان الجار ربوا بسطة حرف والوقع
حوقع اللفظ على كثير جدا والاولى ان يقال كان المضروب من اسم لا مخصوصا باسم
فيما بينهم وكان المضروب اسم بالبيان فهذى ذلك اى بيان هذا الاسم وتعريفه
بخلاف سائر المنصوبات فان المضروب منها لم يختص باسم قوله ولا يبعد ان يقال كذا بحيث
... ان لم ... قبل قوله فخرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
لا غرابة من جهة البنوة او الدخول ولا يخرج بقوله عليها لانه لما يعارف في كلامه
وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله عليها خروج
ايضا فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله عليها وكانه تكلف
ليصح قوله فهذا التقدير كاف لها قوله اوشبيه به هذا مما اختلف فيه النحاة ففي بعضها
لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله ولو صح
على النسخة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول والثاني
الثاني يتعلق مدلول عليه بالكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله
والايجوز كون من امر الله خبرا لان الجار ربما هو صلة الشئ لا يكون خبرا عنه الا ان كان
المبتدأ مصدرا اى في الاول قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا يعتقد ظاهر
اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف الخبر
لا ذكره على طبق ما سبق انه حذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكثير في
المؤنث ان لم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب غير
مستحسن وقيل بتنوين لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث على
النصب قوله وامرأة المنفية ... في المثنى وقيل المثنى والجمع مضروبان لان النفي في
المعطوف والمعطوف عليه فيصار عن الحذف والانسب ان يكون الاعراب للمعرب على

ومنهم من جعل هذا الجمع على النسخ
لان محل النصب على الحال كان
على حال الاعراب واذا بنى صح
وكر بنائه الا صفة اذ لا مانع
فيه فجعل هذا نحو لا رجل ...
عن قوله ومنه على ما ينصب.
ثاني

بالحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان
منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المعرفة
قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المفصولة اذا الغيت عمل لان التوطئة
على ارادة نفي الجنس يقتضي الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خ
بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان
معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بفيصل على وزن جندب هو المفصل عن
الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله اراد جنس بحذف اللام
بان حذف اللام من العلم انما هو مقام المثل والتأويل باسم المشتهر بها
واجب الا ان يكون في اذا اول او وقع في مكانه من الكبير فلذا جعل حذف
اللام متبوعا له قوله اي فيما تكررت لا ايها لا يقال لصدق فيما تكررت فيه لا على
العطف ولم تذكر الاخبار واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال
المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم
على الاسم والخبر على الخبر قوله فانه بحسب التوجيه زيد كما في انت تفصيل الوجوه
يستفاد قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة
لانه جاز ايضا مع الزائدة نظرا الى المعنى قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها
محذوف لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما
بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان بهذا قيل ولكن نقول
لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ كله لا شيء من الامرين الا بالله وقال
اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان [illegible] عليه بالاخبار
موجود ان لم يطلع على طبق الامر قوله بحذف خبر الجملة الاولى استغناء بخبر الجملة

الثانية مستندا ومنها ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فيهما تنافي فلا و[ل]
ان يقول سابقا وخبرها ما بعد حرف حملا على لفظ مناسبة حركة حركة الاعراب او حملا على
محله التركيب فان لاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء فلا
فائدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغى بجواز الغائها بشرط التكرير العكس
والتكرير لا لجنب الالغاء في كلتيهما بل لجواز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال
[وجه] ضعف [illegible] ضعف رفع الاول بانه لجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا الاولى
وجه تضعيف اخر مما ذكر وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة عمل ليس
ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا الاستعمال وانما قال وضعف وجه ضعف الاول
[illegible] ضعف ضعف الاول اشارة الى ان انما ضعف رفع الاول في الاستعمال
ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف انتفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة
الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا بيان الهمزة
لا تغير عملها لان لا الا لنفيها في الحال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ما
اشربه على نفي الا و في الا نزول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي
في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا الا ان
اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخوله
على الفعل وخلاف ابي [illegible] حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز
حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني ينسخها عن الخبر فيصير بمعنى لا تمني
الا غلام اتمنى غلاما اولانه لما كان تغير عملها بدخول الجار قيل كنت بلا مال صار
مظنة توهم التغير بدخول الهمزة ايضا وقد يجي بلا مال بالفتح على الفتح نظرا الى
[illegible] قوله اما الاستفهام حقيقة [illegible]
[illegible] ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي تجي لكلمة

الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر
لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا اختلاف فيما سواها في انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا اكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة التوفيق فعل
لازم نحو الا زيد نزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في
باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على تخفيف
ثبت ثم المحصل المرارة اي تحقق ترك المعدة والتقدير [illegible] قوله [illegible]
اسم لا المبني نعت المبني اشارة اي معهود وهو المبني من اقسام اسم لا ويخرج عنه الاول
ما ذكر بارد اي فان [illegible] اسم لا المبني فانه نعت لمنع اسم لا فقوله والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة اي ما بني على الفتح بالاصالة لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا
حر مفرد مبني اي بالتنكير لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع
وبعضها احوالا والا فالظاهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولكان جعلها مفردا حالا لا حتمل
في اول ويليه حالا الا مفردا ان يكون حال كل عامل عليه ويكون التقييدات كلها
للموضوع قوله اي تحكم الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله ان كان
المعطوف نكرة بلا تكرر لا زاد في كلام المتن قيد ثم والصواب ذكر المتن مطلقا
اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة تعين العطف على المبتدأ
ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرر لا ايضا يجوز العطف على اللفظ
والمحل [illegible] فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا خراجه لان ما سبق ما يعلم حكما
المقام قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمطلق الفصل لانه لا حاجة الى جعله مطلق الفصل
بل يكفي في منع البناء والفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لكونه
اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف
الا حرفان قوله حكم المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ اثبت الرضي جواز

في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في جواب اراد به الاسماء الستة

فانه لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يجوز هذا الحكم

في الاسماء الستة الا في الاخ والاب قوله حذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى

والجمع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوي ما اشتمل عليه الشروح في هذا

المقام من انه جواب بسؤال مقدر وهو انكم قلتم اسم لا المضاف والمشابه له النكرة مبني

[illegible] الغلامي له مع انه ذا سماع وتكرر سماعهما لانه لا محصل له ولا دليل

على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان تحصل حقيقة لهذين التركيبين من غير تقدير

سؤال قوله اي مشاركه اسم لا حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل والنتيجة

من تركيب المص بارجاع ضمير مشاركه تارة الى اسم لا المضاف باللام وارجاعه

ه الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتوزيع متفرع على

خصوصا [illegible] ارجاع ضمير مشاركه تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاعه

الضمير له الى التركيب المشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب المشتمل على الاضافة وهو

الاختصاص فتقول في اصل معناه اشارة الى ان التوزيع في الاضافة انما

على اصل المعنى ومع لا يكون [illegible] الا ان بين الاختصاصين تنافيا مستفاد

من كلام المص بل زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص

ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا اشارة في خصوص معنى الاضافة لان بين

الاختصاصين تنافيا فيكون [illegible] الا ان بين الاختصاصين تنافيا

من مضمونات كلام المص وهو اقرب ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان

لا اشارة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد

[illegible] التركيب [illegible] وهذا لا يخفى على من [illegible] قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها

فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به